الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٥
الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه ..... (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البنود ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد هولم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجتمع اللجنة الأولى هذا العام في وقت يتسم بتحديات خطيرة للأمن العالمي. وقد حدثت في هذا العقد إنجازات ملحوظة في مجال الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، وهذه لا تحتاج إلى استفاضة لأن أعضاء اللجنة أسهموا بقدر كبير في إحرازها. وأن استمرار التخفيضات الجذرية في القوات النووية في الولايات المتحدة والقوات النووية الروسية؛ وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي طال انتظارها واشتد الكفاح من أجلها؛ والتمديد المطلق لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والتعزيز الكبير للفريق المعني بموردي المواد النووية، بما في ذلك الضمانات الكاملة النطاق كشرط للتوريد؛ وقرارات جنوب أفريقيا وعدة دول من الاتحاد السوفياتي السابق بالتخلي عن الأسلحة النووية وتوكيد ذلك، وقرارات عدة دول أخرى برفض إمكانية حيازتها - هذه كلها تمثل تقدما هاما نحو عهد يتواصل فيه الحد من أدوار الأسلحة النووية ومخاطرها والقضاء عليها في نهاية المطاف.

غير أن هناك استثناءات صارخة من هذا الاتجاه الإيجابي. ومن العدل القول إنه بمجرد اشتداد مقاومة العالم لأسلحة الدمار الشامل، ازدادت الحالات الأعصى جميعها سوءا. والواقع أنه لو كانت الدورات السابقة للجنة الأولى تعكس الأمل الذي ولدته الإنجازات الجبارة، فالواجب أن تعكس هذه الدورة الواقع المر المتمثل في أن مساعينا المشتركة قد فشلت في اللحاق بركب التطورات وأرى أن اللجنة الأولى في هذه الدورة تحتاج إلى أن تركز تركيزا شديدا بوجه خاص على العمل الحقيقي بين أيدينا.

وإزاء ما أحرز من تقدم في العقد الماضي تصبح تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/ مايو الماضي مدعاة لمزيد من الأسف والألم. فهذه التجارب لا تشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار الدولي فحسب بل وتمثل أخطارا عميقة الجذور على أرض الواقع. وقد علم العالم بالأسى كما علمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مبلغ خطورة الحرب عندما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86069
9886069

تقلل سرعات القذائف التسيارية من الإنذار بالهجوم إلى مجرد دقائق. وكان ذلك بالنسبة للمدى العابر للقارات. أما بين الهند وباكستان، فلو استخدمت القذائف القادرة على نقل الأسلحة النووية فلن يكون أمام البلدين تلك الدقائق. فأوقات الطيران ستكون أقل من أوقات رد الفعل، ويكون زناد الحرب النووية مجرد شعرة.

كما أن هذا العام كشف القلق إزاء إمكانات الأسلحة النووية في كوريا الشمالية ومؤخرا جدا إزاء إطلاق كوريا الشمالية الاستفزازي الذي عبر مباشرة فوق الأراضي اليابانية، ليثير القلق الخطير في اليابان، ذلك القلق الذي شاركها فيه أصدقاؤها وحلفاؤها الأقربون بمن فيهم الولايات المتحدة.

وفي منطقة توتر أخرى، هي الخليج، شغل انتشار أسلحة الدمار الشامل أيضا المجتمع الدولي. وبات استمرار العراق في مقاومة تفتيشات لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطوير إيران للقذائف الأطول مدى، من الأمور التي يتلاشى معها الأمن الدولي.

وعلينا جميعنا أن نبحث عن أسباب التفاؤل والأمل المغطاة بما يشبه السحب الفطرية الشكل التي تخيم فوق جنوب آسيا، وفي غيرها من التطورات المشؤومة. وبشحذ تركيز العالم على أخطار الانتشار قد تبين لنا أحداث هذا العام الطريق إلى الأمام، ويزودنا الرد الدولي على هذه المشاكل ببصيص من الأمل. ذلك أنه في غضون أيام قليلة من إجراء تجارب الأسلحة النووية التي هزت العالم، هب العديد من المؤسسات ومجموعات الدول الرئيسية لإدانة التجارب، وأعلنت عن تدابير يتعين على الهند وباكستان أن تتخذاها لاستعادة وضعيهما في المجتمع الدولي. ووجهت الجمعية العامة والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ومجموعة ريو، ومجلس الأمن في قراره ١١٧٢ (١٩٩٨) و ٤٧ عضوا في مؤتمر نزع السلاح، كلها رسالة واضحة وحاسمة وثابتة مفادها: يجب على الهند وباكستان أن يتخذا خطوات ملموسة من أجل جعل أعمالهما تتماشى مع القواعد العالمية لعدم الانتشار ولنزع الأسلحة النووية.

ومن بين أكثر التدابير أو المعايير إلحاحا التي حددها المجتمع الدولي وضع حد للتجارب النووية والتوقيع والتصديق فورا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون شروط؛ وإنهاء إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو النبائط النووية المتفجرة الأخرى، وتحقيقا لهذا الغرض الدخول في مفاوضات مثمرة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتقييد استحداث القذائف القادرة على إيصال الأسلحة النووية ووضع ضوابط لتصدير المواد الحساسة.

وطالب المجتمع الدولي الهند وباكستان أيضا بمواصلة المناقشات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات بينهما، بما في ذلك التوترات الناشئة في كشمير. كما أن الولايات المتحدة، في جهودها الثنائية مع الهند وباكستان حثتهما على اتخاذ الخطوات نفسها.

إن ثبات ووحدة المجتمع العالمي قد حققا شيئا من التقدم. ونحن ننظر نظرة إيجابية إلى إعلان رئيسي وزراء الدولتين أمام الجمعية العامة عن أن بلديهما مستعدان للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما نرحب باتفاقهما على الاشتراك في المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي بدأت في آب/أغسطس الماضي في مؤتمر نزع السلاح، وباتفاق زعيمي البلدين على استئناف استعراض المنازعات القائمة.

وواضح أن إحراز تقدم ملموس بالنسبة إلى المعايير التي وضعها المجتمع الدولي سوف يستغرق وقتا أطول. وهو يحتاج أيضا إلى صلابة المجتمع الدولي. ونحن من جانبنا نرى أنه إلى أن يحرز مزيد من التقدم سيكون من الصعب أن ترفع الجزاءات وأن يعزز التعاون مع الهند وباكستان. ولا نزال، في الوقت نفسه، ملتزمين بمواصلة مناقشاتنا على صعيدي كبار المسؤولين والخبراء.

وتؤكد الأحداث في جنوب آسيا الأهمية الفائقة للجهود الرامية إلى تعزيز أمننا المشترك من خلال الاتفاقات والقواعد الدولية. ويقول البعض إن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يكفي من التقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل يبرر أو يفسر أعمال الهند وباكستان. وبكل الاحترام نقول إن ذلك هراء. فأنا أشارك في التطلع إلى إحراز مزيد من التقدم، وأشعر بإحباط لأن العملية يمكن أن تكون صعبة وبطيئة. ولكن هل يستطيع أحد أن يعتقد صادقا بأن تجارب الأسلحة النووية في جنوب آسيا تخدم قضية نزع السلاح؟ وهل المزيد من التفجيرات النووية وانتشار الأسلحة النووية هي حقا السبيل إلى خفض الأسلحة النووية؟

ويقول متشككون آخرون إن تجارب جنوب آسيا تدل على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار لا قيمة لهما. والواقع أن هذه التجارب تؤكد ضرورة المعاهدتين. فالمشكلة ليست في هذه المعاهدة أو تلك؛ إذ المشكلة هي أن الهند وباكستان، خلافا لمعظم بقية دول العالم، لم تنضما إليهما. والآن، واستجابة للمناشدات الدولية، أبلغت الدولتان الجمعية العامة أنهما سوف تنضمان فعلا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدلا من استمرار صليل السيوف بالمزيد من التجارب. وبالمثل، أوضح المجتمع الدولي بجلاء أنه يتوقع من البلدين أن ينضما إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفهما من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويجب علينا أن نغتنم هذه اللحظة التي يزداد فيها الاهتمام بالأمن الدولي بغية تعزيز هذا النظام الدولي. وتظل معاهدة عدم الانتشار هي الركن الأساسي. كما أن انضمام البرازيل مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار يقربها من العالمية ويوضح بجلاء استمرار أهميتها لضمان الأمن العالمي. ويبشر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ بإتاحة فرص أخرى لتعزيز هذا الصك الحيوي.

لقد اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٩٢ سلسلة من التدابير الجديرة الرامية إلى تعزيز نظام ضماناتها، ومن أبرز هذه التدابير بروتوكول نموذجي يتيح للوكالة أداة جديدة تساعدها على تتبع استخدام ومواقع المواد النووية في جميع أنحاء العالم. وقد وقعت الولايات المتحدة بالفعل بروتوكولا يتضمن جميع التدابير الواردة في البروتوكول النموذجي. ونأمل في أن تعتمد جميع البلدان هذه البروتوكولات الملحقة باتفاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد أثارت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى قبل بدء نفاذها، توقعات شبه عالمية بعدم قيام أي بلد بإجراء تفجيرات نووية. وقد ساعد ذلك في تهيئة المناخ لإدانة واسعة النطاق للتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وقد التزم الرئيس كلينتون بالأخذ بمشورة مجلس الشيوخ الأمريكي وكفالة موافقته على التصديق على المعاهدة، ونحن نشجع جميع الدول الأخرى التي لم تصدق على المعاهدة حتى الآن، أن تقوم بذلك حتى يبدأ نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. فهذا من شأنه أن يوطد دعائم الحظر المفروض على التجارب النووية، ويوفر نظاما فعالا للتحقق يساعد المجتمع الدولي على كشف هذه التجارب وردعها.

أما معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، فهي الخطوة المتعددة الأطراف المنطقية التالية نحو النهوض بأهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومما ينبغي أن يشد من أزرنا أن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الـ ٦١ وافقوا، في أعقاب الأحداث التي وقعت في جنوب آسيا، على بدء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة، ويحدونا وطيد الأمل في أن تستأنف سريعا في كانون الثاني/يناير. فهذه المعاهدة من شأنها أن تحد على نطاق عالمي من كمية المواد الانشطارية المتاحة لصنع الأسلحة النووية، وتطبق تدابير التحقق على جميع مرافق الإثراء وإعادة التجهيز، وتحظر على البلدان التي توقفت مؤخرا عن انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، بما فيها الولايات المتحدة، من استئناف انتاجها. ومن شأنها أيضا أن تنهض بتهيئة مناخ يفضي إلى إحراز تقدم متواصل وطويل الأجل نحو تخفيض مخزونات الأسلحة النووية، وتعزز الاستقرار في المناطق التي تتعاظم فيها المخاطرة بتصعيد سباق التسلح.

والجانب السهل هنا هو، بالطبع، بدء ومواصلة هذه المفاوضات. فهناك مصالح وطنية هامة مرتهنة بها. كما أن المسائل التقنية المعقدة لن يكون من السهل حلها. ونحن نحث جميع الدول على التفاوض بحسن نية، واضعة نصب أعينها استكمال هذه المفاوضات في وقت مناسب. وهذا، في اعتقادنا أمر يمكن تحقيقه.

إن الأسلحة النووية تشغل الجزء الأعظم من اهتمامنا، غير أن أمامنا أيضا عملا يتسم بأهمية حيوية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إطلاقها، وبشأن الأسلحة التقليدية ذات الأثر التدميري الشديد. وعلينا أن نكرس طاقاتنا للتنفيذ التام للحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وهذا يعني أن يستكمل الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية في العام القادم أعماله بشأن وضع بروتوكول للامتثال. ويعني أيضا تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية، بموجب نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلينا أن نبذل قصارانا لضمان ألا يتواصل انتشار هذه الأسلحة التي تعتبرها البشرية، عن صواب، منظمة بشكل خاص، وألا تكون متاحة لاستخدامها في الأعمال

الإرهابية. وينبغي أن تتعاون كل الدول مع نظم مراقبة التصدير، لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. وليس لدى الدول التي تتقيد بالمعايير الدولية بعدم الانتشار ونزع السلاح ما تخشاه من هذه القيود. وفي الوقت ذاته، تضع على عاتق الدول التي تملك التكنولوجيا المتقدمة مسؤولية منع انتشار هذه التكنولوجيا إلى الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول التي قد تستخدمها لتهديد العالم بأسلحة الدمار الشامل.

ومع بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا في الشهر المقبل، فإننا نشيد بالجهود التي بذلها مؤيدو الاتفاقية في سبيل إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأزمة الإنسانية التي تسببها. ونحن نشاطرهم ذلك الهدف. ورغم أن الشواغل الأمنية للولايات المتحدة قد حالت بيننا وبين التوقيع على الاتفاقية، فقد عزمنا على القيام بذلك بحلول عام ٢٠٠٦، إذا نجحنا في تحديد وتطبيق بدائل لمنظوماتنا للألغام الأرضية المضادة للأفراد والدبابات. وفي غضون ذلك تعتقد الولايات المتحدة أن من الأهمية بمكان أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح على حظر على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد للمساعدة في وقف استيراد هذه الألغام من الدول غير الأطراف في الاتفاقية.

وهناك تحد خطير يواجه جميع الأمم ويكتسب - عن حق - اهتماما دوليا متعاظما، وهو تقيد وتنظيم تدفق الأسلحة الصغيرة. وقد أكدت وزيرة الخارجية، أولبرايت، مؤخرا مساندة الولايات المتحدة لعدد من المبادرات للتصدي لهذه المشكلة. وشددت على أهمية التفاوض، تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن ممارسات متسمة بالمسؤولية وفعالة على النطاق العالمي في مجال نقل الأسلحة، على أساس الاتفاقية الرائدة التي يُجرى التفاوض عليها في منظمة الدول الأمريكية بخصوص الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وعلينا أن نحدد عام ٢٠٠٠ كموعد مستهدف لاختتام تلك المحادثات ولتقييد تصدير القذائف المحمولة على الأكتاف. ودعت وزيرة الخارجية أولبرايت أيضا إلى إنشاء مركز دولي لجمع وتبادل المعلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة.

وهذا العام على وجه الخصوص، وفي تصدينا لهذه التحديات العديدة، يجب أن نرفض المحاولات التي ترمي إلى تغيير الموضوع. فقد يكون من الطبيعي أن يميل المرء إلى التركيز على أسلحة الطرف الآخر وسياساته، ومن الطبيعي، دون شك، أن يريد إلقاء العبء الأكبر على الأطراف الكبرى. والعمل الذي تضطلع به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح هو بالطبع جزء هام من الصورة، ولكنه لا يشكل إطلاقا الصورة بأكملها، ولا يجوز أن يستخدم ذريعة للتقاعس، أو لتبرير أفعال الآخرين غير المقبولة إطلاقا.

إن تعزيز الأمن العالمي تحد يواجهنا جميعا. واسمحوا لي أن أؤكد للجنة أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بنزع السلاح النووي، عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وخلال العقد الماضي أزالت الولايات المتحدة ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ سلاح نووي من ترساناتها العسكرية، وأكثر من ٧٠٠ ١ من مطلقات القذائف وقاذفات القنابل، بموجب معاهدتي القوات النووية المتوسطة وستارت الأولى؛ فضلا عن أننا لم نجر أي تفجير لتجربة الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٢، كما توقفنا منذ سنوات طويلة عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وأزلنا أكثر من ٢٠٠ طن من المواد الانشطارية من مخزوننا العسكري.

وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معا بإبطال أو إزالة ما يربو على ١٨٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية والتعبوية. وفي لقاء القمة الذي عقد في هلسنكي في العام الماضي، اتفق الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن على أن تؤدي الخطوة التالية في تحديد الأسلحة الاستراتيجية إلى تخفيض تراكمي قدره ٨٠ في المائة من الأسلحة التي تم نشرها في ذروات الحرب الباردة، كما أننا نعمل معا من أجل إزالة كميات كبيرة من المواد الانشطارية وجعلها غير صالحة لصنع الأسلحة. وفي قمة موسكو الأخيرة اتفق الرئيسان كلينتون ويلتسن على مبادئ لقيام كل من البلدين على أساسها بالتخلص من حوالي ٥٠ طنا متريا من البلوتونيوم المفرج عنه من برامج الدفاع. ويقوم كلانا حاليا بالفعل بخلط اليورانيوم عالي الإثراء المأخوذ من برامجنا الدفاعية، لاستخدامه كوقود لمفاعلات توليد الطاقة.

وقامت المملكة المتحدة وفرنسا، بصورة انفرادية، ورغم أنهما لا تشاركان في مفاوضات رسمية بشأن تخفيض الأسلحة النووية، بإزالة فئات كاملة من الأسلحة النووية، وبتخفيض كبير في المستويات العامة لقواتهما النووية.

غير أن ما يكتسي أعظم مغزى هنا، هو ما تعنيه هذه التخفيضات بالنسبة لتقليص دور الأسلحة النووية

في الشؤون العالمية. فمن ذا الذي يمكن أن يصدق أن الدول الكبرى في المستقبل ستعرف بأنها الدول الحائزة للأسلحة النووية؟ وهم بالتأكيد ليسوا زعماء جنوب أفريقيا الشجعان الذين تخلوا عن برنامجهم للأسلحة النووية، اعترافا منهم بأن بلدهم سيكون أكثر أمنا بدعم المعايير العالمية لعدم الانتشار والتمسك بهذه المعايير. وبالقطع ليست بيلاروس ولا أوكرانيا ولا كازاخستان التي اختارت مركز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأعادت إلى روسيا كل الأسلحة النووية التي لم تدمر على ترابها. وبالتأكيد ليست ألمانيا ولا اليابان - العملاقين الاقتصاديين والمرشحين الرئيسيين للعضوية الدائمة في مجلس الأمن - اللتين قررتا أنه ليس من مصلحتهما أن تستخدما قدراتهما التقنية في تطوير الأسلحة النووية، وانضمتا إلى معاهدة عدم الانتشار في السبعينات. ويقينا ليست الدول الـ ١٨٢ غير الحائزة للأسلحة النووية، والأطراف في معاهدة عدم الانتشار، والتي قررت أن الأفضل لها كثيرا أن تحافظ على أمنها - وعلى مكانتها أيضا - من خلال الاتفاق على التخلي من الأسلحة النووية بدلا من الانخراط في محاولة مكلفة وخطرة لحيازة هذه الأسلحة.

وتقلص دور الأسلحة النووية يمكن استشفافه أيضا من اتساع رقعة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تشمل الآن قرابة مائة بلد. وإذا أصبحت جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، يمكن للهند وباكستان أن يلتمسا نفس الضمانات الملزمة قانونا التي تمنحها الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي ستوفرها عما قريب لدول جنوب المحيط الهادئ والقارة الأفريقية.

إن الخيار واضح بالنسبة لنا جميعا. فيمكن أن نواصل السير على طريق زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي وتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها تماما أو نستطيع الابتعاد عن ذلك فنجلب على أنفسنا أخطار الانتشار النووي وسباق التسلح النووي. لقد اختارت أغلبية المجتمع الدولي الطريق الأول. وسوف تسهم الولايات المتحدة في الإبقاء على الزخم العالمي في نفس هذا الاتجاه. فنحن نتحمل مسؤولية في هذا الصدد. ونأمل أن تقوم البلدان التي اختارت طريقا مختلفا بإعادة النظر في قراراتها. ومع زيادة إدراكنا للمخاطر، علينا أن نجدد عزمنا، ونضاعف جهودنا ونعمل على تحريك جميع الدول في اتجاه عالم أكثر أمانا.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت زملائي في التقدم لكم بالتهنئة على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى وشكر سلفكم على ما قام به من عمل ممتاز في السنة الماضية. وكلنا نعرف أن هذه ولاية تتسم بالأهمية وبالتعقيد السياسي. وهي تحتاج إلى قدر كبير من الخبرة ومن الدبلوماسية الرفيعة، وخصوصا إلى بعد النظر، ذلك أنه في مجال نزع السلاح ينبغي التصدي للمسائل بدقة وعمق، إذ أن النتائج لا تظهر إلا على المدى الطويل أو الطويل جدا.

لقد تابع وفد بلدي عمل هذه اللجنة الهامة باهتمام خاص، وسياسة بلدي في نزع السلاح تستند إلى تعزيز المبادئ التي نراها عادلة ومعقولة، ولا مصالح متضاربة فيها على الإطلاق، وباقتناع تام بأن النتيجة المؤكدة الوحيدة للحروب هي الدمار.

لقد قيل لي منذ فترة إن البلدان المماثلة لبلدي عليها أن تمتنع عن التدخل في الساحة الدولية وعن الدعوة إلى مبادئ ومُثل أخلاقية عديمة الفائدة، وأن المسرح الدولي لا يعمل إلا على أساس المصالح الاقتصادية لبعض البلدان. لكن الكل يعرف أننا إذا لم نسع إلى تحقيق الهدف المثالي فلن نتمكن من الوصول إلى الهدف الأفضل. فربما استطاع المجتمع الدولي، بفضل تلك البلدان البعيدة عن تضارب المصالح السياسية والاقتصادية، أن يكفل الصالح العام، بتجنب إتاحة الفرصة للمصالح الخاطئة أو المضللة أن تقودنا إلى النهاية.

وعلى الرغم من أنه قد يبدو، من نظرة أولى إلى البيئة الدولية، أن جمهورية سان مارينو قد صدقت على عدد صغير نسبيا من المعاهدات، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن حياتنا في السياسة الدولية المعاصرة تعود إلى وقت قريب بالفعل، وأن بلدنا لم ينضم إلى المنظمات الدولية الكبيرة إلا في الآونة الأخيرة فقط.

إن جمهوريتنا ملتزمة التزاما قويا وعميقا بالإزالة التامة للأسلحة النووية الموجودة. ونحن نؤمن بأن التهديد باستعمال الأسلحة النووية، ولو بغرض الدفاع عن النفس، يمثل ردا يتميز بقصر النظر وبعدم المسؤولية تماما. وإن سلسلة ردود الفعل القائمة على الانتقام تمثل خطرا على الإنسانية كلها. ونرحب بإنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، التي من المؤكد أنها ستقوم بدور هام في نزع السلاح الدولي. ونرحب أيضا بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة في

السنوات الأخيرة، ومنها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، في عام ١٩٩٣، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، في عام ١٩٩٦، وما تبع ذلك من إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل في أن يتزايد عدد البلدان المصدقة عليها. وكل هذه الصكوك لم تحقق بعد النتائج التي كان المجتمع الدولي يتوقعها. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن معاهدات مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست كافية لكبح إساءة استعمال هذه الأسلحة.

ونرى أن سبب سباق التسلح النووي قد تغير، فلم يعد مجرد أداة لتأكيد تفوق عسكري خطير، بل أصبح أسلوبا للحصول على مركز معين، على الصعيد الوطني والدولي. ويمكن تحقيق هذا المركز بطرق أخرى، باستخدام الموارد الاقتصادية نفسها في مجالات أخرى.

لقد كانت التجارب النووية التي أجريت مؤخرا، الأحدث في سلسلة طويلة من التجارب في المنطقة الآسيوية تدينها حكومتي لأنها فتحت فصلا جديدا ومقلقا من فصول العصر النووي، وهو فصل يبدو أنه يتعذر التحكم فيها دوليا.

إن بلدي ملتزم بزيادة الشفافية في مجال التسلح، وهي نقطة الانطلاق الوحيدة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولهذا السبب، أيدنا في العام الماضي مشروع القرار المقدم من الاتحاد الأوروبي وأيسلندا واليابان والمعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف"، الذي اعتمد بوصفه القرار ٣٨/٥٢ كاف.

ونحن مهتمون كذلك بمشروع قرار جديد (A/C.1/53/L.48) مقدم من أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، ومعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، وهو نابع من البيان المشترك الذي أصدرته تلك البلدان، وسبب اهتمامنا، أساسا، هو أننا ندرك الحاجة إلى تغيير محدد في الخطة الدولية لنزع السلاح النووي.

لقد أيدنا دائما الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية استعمال الأسلحة النووية، وضرورة السعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية، وحظر إنتاج أو تجربة أو تخزين أو نقل أو استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. فالقرار المعني (القرار ٣٨/٥٢ سين) المتخذ في السنة الماضية، والذي اشتركت سان مارينو في تقديمه، هو، في رأينا، أساس لنزع السلاح النووي. ويجب أن تسترشد أعمال اللجنة بحسن النية من أجل التوصل إلى نتيجة تستحق بذل الجهود من أجلها.

ولهذا السبب، سيؤيد بلدي، أي اقتراح يستهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإنشاء هذه المناطق أساس اتفاقات حرة مبرمة بين الدول المهتمة - مثل معاهدات تلاتيلولكو، وراراتونغا، وبيليندابا وبانكوك ومعاهدة انتاركتيكا - يعد مساهمة هامة في سبيل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهناك حاليا ١١٤ دولة وقعت على هذه المعاهدات، وهي تغطي أكثر من ٥٠ في المائة من هذا الكوكب.

وفي نفس السياق، أود الإشارة هنا إلى الاقتراح الشجاع المقدم من الممثل الدائم لمنغوليا بشأن إعلانه إنشاء دولة وحيدة خالية من الأسلحة النووية. ويجب على المجتمع الدولي الاعتراف بهذا الإعلان ومنحه ما يستحقه من أهمية ووضع رسمي وحرمة.

إن تحقيق نزع السلاح النووي الحقيقي يتطلب التزاما من جانبنا جميعا. وينبغي للدول النووية أو الدول التي لديها قدرة نووية أن تخفض ترساناتها بغرض إزالتها تماما. وينبغي للدول المنتجة لمكونات الأسلحة النووية أن تحول إنتاجها. وينبغي أن ترصد الدول الخالية من الأسلحة النووية امتثال جميع البلدان للمعاهدات الدولية الخاصة بهذا الموضوع.

وما فتئت جمهورية سان مارينو تتابع بصبر بالغ، العملية التي ستؤدي إلى نزع السلاح العام والشامل، في نهاية المطاف، خطوة بعد خطوة، وترى جمهورية سان مارينو أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح قد يعود بفائدة في تعزيز وعي المجتمع الدولي وزيادة الزخم.

لقد كانت سان مارينو بين أول البلدان التي وقعت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وصدقت عليها، وكانت دائما تؤيد القرارات الداعية إلى إزالة الألغام، وتعبئة أكبر عدد ممكن من البلد للمساعدة في هذه العملية. ونعتز بأن معاهدة إزالة الألغام الأرضية لعام ١٩٩٧ - اتفاقية أوتاوا - سيبدأ نفاذها في آذار/ مارس ١٩٩٩، أخيرا، بعد أن صدقت عليها الدولة الأربعون، موزامبيق، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ونرحب بالعرض المقدم من موزامبيق باستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف. كما نهنئ جميع البلدان الأخرى التي انضمت إلى المعاهدة بعد موزامبيق، ونشجع الدول التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك قريبا. ونشيد بكندا والنرويج لتشجيعهما هذه المبادرة.

كما تابعنا باهتمام المؤتمر الصحفي الذي نظمته الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بمناسبة التصديق الأربعين على معاهدة أوتاوا وبدء نفاذها. ونود أن نستعيد ونؤيد، الكلمات التالية للسيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، في ذلك المؤتمر الصحفي:

"إن مكافحة الألغام الأرضية أولوية من أولويات الأمم المتحدة".

وبالإضافة إلى ذلك تشعر سان مارينو بالارتياح للأهمية المولاة لتعزيز احترام المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. كما يود بلدي أن يناشد جميع البلدان التي لديها صناعات منتجة للألغام أن تحول إنتاجها، وأن تساعد المجتمع الدولي، بهذه الطريقة، على التخلص من هذه التركة الأثيمة للحرب.

لقد حرضت سان مارينو، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة كعضو كامل في عام ١٩٩٢، على المشاركة في تقديم جميع القرارات المتصلة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهي عضو في مؤتمر البحر الأبيض المتوسط منذ عام ١٩٧٥، وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ١٩٩٤.

إننا مقتنعون بأنه يمكن تحقيق الكثير على الصعيد الإقليمي، وقد تأكد ذلك من البيانات التي استمع وفد بلدي إليها، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، في جلسة الإحاطة الإعلامية التي نظمتها حكومتا كندا والنرويج - وكانت جلسة إعلامية على المستوى الوزاري بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وفي الحلقة الدراسية التالية لذلك. لقد اشترك وفد بلدي في النشاطين ببالغ الاهتمام. وكان الحضور يبعث على الاطمئنان. ونرى أن من الأمور الجديرة بالاهتمام والملاحظة بصورة خاصة البرامج العديدة الموجودة على الصعيدين الإقليمي والوطني للحد من إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والطلب عليها والاتجار بها واستخدامها. وندرك ما تمثله هذه الأسلحة من خطر على الاستقرار السياسي في أي بلد.

وأخيرا، نود أن نؤكد الميزة المطلقة لمفهوم الشفافية الكاملة في مجال التسلح الذي هو نقطة الانطلاق لمنع إساءة استخدام الأسلحة. وفي العام الماضي صوتنا لصالح مشروع القرار المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، الذي أصبح القرار ٣٨/٥٢ صاد. وتؤيد سان مارينو الموقف الألماني المعرب عنه في ورقة العمل (A/CN.10/194) بشأن "المبادئ التوجيهية لمراقبة وتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع الاهتمام خاصة بتعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون" وتشجع الورقة على إنشاء سجلات إقليمية للأسلحة تركز بصفة خاصة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتفاقات الهادفة إلى منع وتخفيض التراكم المفرط للأسلحة.

وسان مارينو لم تنتج أسلحة ولم تتاجر فيها طيلة تاريخها الذي يمتد ١٦ قرنا. وليس لديها جيش ولم تعلن الحرب أبدا، ولم تشترك في حرب على الإطلاق. ونعتقد أن سان مارينو دليل حي على أن السلام والاحترام فيما بين الدول يمكن تحقيقهما بفعالية.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأنا واثق من أنكم بفضل خبرتكم الواسعة، ستقودون أعمالنا صوب نتيجة ناجحة، وتحقيقا لهذه الغاية، أؤكد لكم تأييد وفد بلدي وتعاونه الكاملين. وأرجو كذلك أن أقدم أخلص تقديرنا للسيد نكغوي ممثل بوتسوانا ليقظته في إدارة أعمالنا أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة.

إن اللجنة الأولى تجتمع اليوم في أعقاب تطورات خطيرة في الساحة الدولية تتعلق بصورة مباشرة بميدان نزع السلاح. وهذه التطورات، رغم خطورتها، ينبغي التأمل فيها على نحو صحيح وتحليلها بعناية لكي نظل

مركزين على هدفنا الواضح والنهائي وهو نزع السلاح العام الكامل ونزيد من تركيز اهتمامنا أفضل مصالح المجتمع الدولي، ونحافظ على تصميمنا المشترك، الذي ينعكس في أول عبارات ميثاق الأمم المتحدة:

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

وأجد على الدوام أن من الملائم إعادة التشديد على أولويات المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. وكانت هذه الأولويات قد حددت بوضوح في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، وفي برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة، حيث أعطي نزع السلاح النووي أقصى وأعلى أولوية، وتلاه نزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية. وهذه الأولويات ينبغي أن تراعى إلى أن نقرر خلاف ذلك من خلال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، ينبغي ألا يتوقف عقدها على الموافقة المتعجرفة لطرف أو للطموحات المفرطة لطرف آخر.

لقد هيأ انتهاء الحرب الباردة فرصة نادرة وولد أملا عارما في أن يتمكن المجتمع الدولي في نهاية المطاف من إنقاذ العالم من أكثر النظريات العسكرية على الإطلاق زعزعة للاستقرار، تلك النظريات التي تقوم على الاحتفاظ بترسانات نووية، وإنه سيتمكن بالتالي من جعل العالم الخالي من الأسلحة النووية واقعا منظورا. وتعتبر النتائج التي توصلت إليها لجنة كانبرا شعلة هادية توضح بجلاء لأولئك الذين يصرون على التمسك بتلك النظريات أن الاستمرار في اتباع سياساتهم أثبت أنه من أكبر الخدع على الإطلاق. وقد جاء في تقرير لجنة كانبرا:

"حفنة من الدول تمتلك الأسلحة النووية وتصر على أن هذه الأسلحة توفر فوائد أمنية فريدة، ومع ذلك تحتفظ لنفسها وحدها بالحق في امتلاكها. وهذه الحالة تمييزية للغاية وبالتالي فهي غير مستقرة، ولا يمكن أن تتواصل. وحيازة أي دولة للأسلحة النووية تشكل حافزا مستمرا للدول الأخرى لحيازتها".

ومع أن لجنة كانبرا أصدرت تحذيرا واضحا، إلا أن الحقيقة المؤسفة أنه ما من أحد أصغى إليها. والتجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا تشهد شهادة قاطعة على ذلك.

إن الطابع التدميري الهائل للأسلحة النووية، في أي رأي حكيم أو منطقي أو معقول، يدفع بالمفكرين المعنيين إلى الاعتقاد بأن هذا الطابع المريع ينبغي أن يولد بنفسه قوة دافعة للسعي إلى نزع السلاح النووي. ولذا فإن تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية أمر لا غنى عنه والأساس المنطقي لعزمنا هنا غني عن البيان. ومجرد وجود الأسلحة النووية يشكل في حد ذاته تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فمن المفارقات أن جهود المجتمع الدولي لم تسفر عن نتائج هامة، بالرغم من تدفق سلسلة من قرارات الجمعية العامة، والإشارات الواردة في الصكوك القانونية الدولية، وأهمها المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفتوى محكمة العدل الدولية، ونتائج لجنة كانبرا، ورغم ما قدمته المنظمات غير الحكومية وغيرها من المبادرات العالمية المختلفة من جهود متسمة بالتصميم. والعامل المشترك هو وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات واختتامها بحيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي من كل جوانبه، في ظل رقابة دولية فعالة وصارمة.

والواقع أنه تم الشروع في عدة مبادرات، واسمحوا لي أن أشير هنا إلى الإعلان المشترك الذي أصدرته ثماني دول اضطلعت مصر بينها بدور نشط، وعنوانه "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". فقد اجتمع وزراء الخارجية الثمانية في نيويورك في الشهر الماضي وأكدوا من جديد عزمهم على أن يعرضوا على الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع قرار للمتابعة. ويدفعنا إلى التفاؤل التأييد الكبير الذي حصلنا عليه بالفعل، ونأمل في أن يحظى مشروع القرار (A/C.1/53/L.48)، الذي يعكس الدعوات المتكررة التي أصدرها المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن القضية الهامة لنزع السلاح النووي، بتأييد ساحق.

وكرر مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في ديربان مؤخرا الإعراب عن دعوته مؤتمر نزع السلاح إلى إعطاء الأولوية القصوى لإنشاء لجنة مخصصة تبدأ المفاوضات عام ١٩٩٨ حول برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية، في إطار زمني معين. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر من جديد استمرار سريان برنامج العمل للقضاء على الأسلحة النووية المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس ١٩٩٦ من جانب ٢٨ عضوا من أعضاء الحركة. ويرمي برنامج العمل إلى سد الفجوات في

الالتزامات الواضحة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وبخاصة التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

أما قيام مؤتمر نزع السلاح، في إطار البند ١ من جدول أعماله، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، فهي خطوة، وإن كانت متواضعة، في الاتجاه السليم. وفي رأينا أن الاتفاقية المقترحة يجب أن تؤدي إلى تدابير لنزع السلاح النووي وعدم انتشارها.

وتعرب مصر عن أسفها لاستمرار انعدام الإرادة السياسية الحقيقية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية للشروع في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى التنفيذ التام والكامل لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التي تمهد الطريق لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الموقف، وبخاصة على أثر تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، لا يتعارض مع التزامات تلك الدول بموجب المادة السادسة فحسب، بل ويقوض أيضا الغرض من نظام عدم الانتشار برمته، وهو منع انتشار الأسلحة النووية بوصفه خطوة في سبيل القضاء الكامل عليها.

ومن المؤكد أن سلسلة التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا تشكل واقعا جديدا يجب أن يعالجه المجتمع الدولي بحزم. وهذه التجارب تدلل بوضوح على أن الإطار القانوني، الذي أنشأته كل من معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ثبت عدم كفايته، في حد ذاته، لضمان النظام العالمي لعدم الانتشار.

وعلى المجتمع الدولي أن يعالج المسألة على الصعيدين العالمي والإقليمي ريثما يتحقق هدف نزع السلاح العام الكامل.

وعلى الصعيد العالمي، نؤكد من جديد حاجة الدول كافة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى العمل بجد وإخلاص على تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها حظرا شاملا، فضلا عن فرض حظر تام على المواد الإنشطارية بما في ذلك التخلص من كل المخزونات منها.

وبالمثل ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تحقيق الشمول العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. وثمة خطوة فائقة الأهمية في هذا الاتجاه، تتمثل في تحقيق انضمام جميع الدول، بلا استثناء، إلى المعاهدة. وفي هذا الصدد ينبغي للدول القادرة على انتاج الأسلحة النووية أن تصدر، كقاعدة عامة، إعلانات لالبس فيها، بنبذ برامجها النووية العسكرية وعكس مسار اتجاهها، وأن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار دون مزيد من التأخير، وأن تتخذ ما يلي ذلك من التدابير اللازمة والناشئة عن التزاماتها بموجب المعاهدة. وبالمثل، ينبغي أن توقع أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تصدق عليها.

وثمة خطوة أخرى على الصعيد العالمي هي تحقيق الاعتراف الدولي بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتعتقد مصر اعتقادا راسخا، بوصف ذلك مسألة مبدأ، بأن القضاء على الأسلحة النووية هو وحده الذي يمكن أن يوفر الأمن الحقيقي للدول كافة. إلا أننا نحيط علما في أثناء ذلك، بإنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة للترتيبات الدولية الفعالة الكفيلة بمنح ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وقد عهد إلى تلك اللجنة المخصصة بمهمة التفاوض على ضمانات عالمية غير مشروطة وملزمة قانونا تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

كما يتحمل مجلس الأمن مسؤولية عليه أن يفي بها، ألا وهي ضمان أمن الدول الأعضاء ضمانا وافيا. لذا ينبغي أن يتخذ المجلس قرارا جديدا يكون ذا طابع أشمل يتجاوز النطاق المحدود لأحكام قراريه ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥). وينبغي أن ينص القرار الجديد على تدابير تكفل الحماية الشاملة والمساعدة المناسبة، وبذلك يشمل عنصري المصداقية والردع. وتلك المعايير ينبغي أن يُزود بآلية قادحة تمكن مجلس الأمن من التدخل بسرعة من خلال تصميم المجلس مسبقا على أن أي استعمال للأسلحة النووية أو تهديد باستعمالها يشكل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك يمكن للمجلس أن يشرع تلقائيا بسرعة في اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لخطورة التهديد النووي من خلال نظام الأمن الجماعي الذي توخاه الميثاق.

أما على الصعيد الإقليمي، فمما لا شك فيه أن المعاهدات القائمة، وهي معاهدات تلاتيللكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن معاهدة انتاركيتكا، قد أسهمت في استبعاد الأسلحة النووية من نصف الكرة الجنوبي بأسره. وينبغي أن يجعل المجتمع الدولي من موالاة بذل الجهود الرامية إلى إنشاء مثل هذه المناطق، لا سيما في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أولوية ملحة يسعى إلى تحقيقها بقوة وتصميم.

ونحن نلاحظ بأسف بالغ الفشل الذي منيت به الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٠، وهي الدورة التي عقدت في جنيف مؤخرا. ومن دواعي الأسى الشديد الموقف الذي اتخذه أحد الوفود، عندما أصر على تأييد ومساندة السياسات والبرامج والمطامح النووية الغامضة لبلد غير طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي.

إن مصر عازمة عزما أكيدا على العمل بكل الإخلاص الممكن على إنجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل وعلى القيام بدور فعال في توجيه دفة سفينة معاهدة عدم الانتشار النووي عبر خضم ما يعصف بها حاليا من تيارات شديدة وأنواء قوية لتوصليها إلى بر السلامة ومرفأ الأمان. إلا أنه إذا استمرت تلك السياسة، فمن المؤكد أنه سيتم الإعراب بقوة عن شكوك جدية بشأن مصداقية المعاهدة المؤبدة. وفي اعتقادنا أن جهودا مخلصة وموحدة ينبغي أن توجه نحو إصدار مؤتمر استعراض المعاهدة وثيقة تعرب عن توافق في الرأي متأصل، وثيقة من شأنها أن تعزز تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووثيقة تبين إيجابيا على النتائج التي توصل اليها بتوافق الآراء مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، بما فيها حزمة مؤلفة من ثلاثة مقررات وقرار بشأن الشرق الأوسط. وقد دعا مؤتمر قمة ديربان الذي عقدته حركة بلدان عدم الانحياز المؤتمر الاستعراضي إلى إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنته الرئيسية الثانية للنظر في مقترحات لتنفيذ القرار المذكور والتوصية بها. ونحن نؤيد تلك الدعوة تأييدا تاما.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن الشرق الأوسط. فمنذ عام ١٩٧٤، واللجنة الأولى والجمعية العامة تتخذان سنويا قرارا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومنذ ما قبل عام ١٩٧٤ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تنتشر انتشارا واسعا على نطاق العالم، في أمريكا اللاتينية، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، كما يجري اتخاذ خطوات ملموسة لإنشاء منطقة أخرى أيضا في وسط آسيا. ومفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية نفسه آخذ في التطور دوما. إذ تنشط منغوليا في الترويج لمفهوم منطقة الدولة الواحدة الحالية من الأسلحة النووية. كما تنشط بيلاروس ودول أخرى في النهوض بمفهوم جديد يطلق عليه مفهوم الحيز الخالي من الأسلحة النووية. وقد نجحت البرازيل بمساندة أغلبية ضخمة، في أخذ زمام المبادرة منذ سنتين لحشد التأييد لجعل نصف الكرة الجنوبي خاليا من الأسلحة النووية وهذه جميعها تطورات ترحب بها مصر ترحيبا حارا.

غير أنه من دواعي الأسف أنه لا يمكن ادعاء الشيء ذاته في الشرق الأوسط. فمنذ أكثر من ١٧ سنة ومشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يعتمد بالإجماع، وهذا رقم قياسي يشهد بالتأييد الكاسح الذي يحظى به هذا الهدف. إلا أن الحقيقة الصارخة هي أن هذا الهدف ما زال يراوغنا. إذ لم تتخذ أية إجراءات ملموسة أو تعقد أية اجتماعات عمل أو تجرى أية محادثات جدية، بصورة رسمية أو غير رسمية، فيما بين أطراف الإقليم بغية العمل على تحقيق ما يبدو أننا نطمح إليه جميعا، نحن المجتمعين هنا.

وبغض النظر عما تشعر به مصر من إحباط إزاء الركود الذي تتسم به مسألة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فهي تؤيد بقوة تنفيذ القرار الذي تتخذه هذه الهيئة كل سنة. ومع ذلك، ينبغي ألا يساء تأويل أو تفسير تأييدنا لذلك القرار ويفهم على أنه تأييد ضمني للركود المؤسف الذي اتسمت به هذه القضية لفترة باتت طويلة للغاية.

إن مصر، على العكس من ذلك، لا تزال ملتزمة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب موعد، منطقة تخلو في الواقع من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي منطقة مثل الشرق الأوسط، لابد من النظر إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لا كأحد العوائد اللاحقة للسلام بل كخطوة ضرورية لبناء الثقة تمهد السبيل إلى إقامة سلام عادل وشامل ومستقر ودائم في الشرق الأوسط.

وليس في الشرق الأوسط بلد واحد فقط يشتبه على نطاق واسع بأنه يمتلك ترسانة هامة من الأسلحة النووية. وليس في الشرق الأوسط سوى بلد واحد يُشغل منشآت ومرافق نووية غير خاضعة للضمانات. وليس في الشرق الأوسط سوى بلد واحد يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ناهيك عن مناقشة المسألة النووية. وذلك البلد هو إسرائيل بالطبع. ويجب ألا ننخدع، فإسرائيل هي التي وضعت نفسها في هذا الموقف ولا أحد غيرها. ورغم ذلك، فإن رد فعل المجتمع الدولي إزاء هذه الحالة الخطيرة والاستفزازية مقارنة بردود فعله إزاء حالات أخرى يظل، على أحسن تقدير، رد فعل مخفف.

إن اتباع معايير مزدوجة في السعي لتحقيق أهداف عدم الانتشار النووي أمر خطير ويؤدي إلى نتائج عكسية. وعلى المجتمع الدولي أن يختار بوضوح. فهو إما مع انتشار الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم أو ضد ذلك الانتشار. وليس هناك من موقف "وسط"، وليست هناك مناطق رمادية، وليست هناك ظروف مخففة.

وما لا نستطيع أن نفهمه هو كيف يمكن لبعض البلدان أن تدين بشدة طرفا واحدا يساهم في الانتشار وتتخذ إجراءات ضده بينما تكاد تؤيد الأعمال التي يقوم بها طرف آخر. وكذلك لا نستطيع أن نفهم كيف يتسنى لبلد أن يدعي السعي لإحلال سلام عادل في الشرق الأوسط وهو يصر على الاحتفاظ بقدرته على إفناء جيرانه. كذلك، لا نستطيع أن نفهم كيف يمكن للمشاركين الرئيسيين في رعاية مشاريع قرارات واضحة أن ينكصوا عن التزاماتهم الصريحة.

إن مشروع القرار (A/C.1/53/L.21) بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط هو لا يعطي في الواقع ذلك الخطر حق قدره. وحقيقة الأمر هي أنه لا ينبغي أن نواصل الإعراب بلطف عن القلق إزاء خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وإذا لم تعالج هذه الحالة الخطرة بسرعة قد يصبح عنوان مشروع القرار يوما ما "خطر زيادة الانتشار النووي في الشرق الأوسط". وهذه هي الحالة التي تسعى مصر جاهدة إلى تجنبها.

إن الحجة التي تتذرع بها إسرائيل لتحاول تبرير موقفها الخاطئ ضد الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وضد إخضاع جميع مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات لنظام الضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تعدو كونها مبررا لتغطية سياساتها وبرامجها وطموحاتها النووية. وهذه تشكل عقبات خطيرة تقوض إنشاء المنطقة الخالية وتعيق الجهود الصادقة من الإقليم ومن خارجه للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

إن هذا الموقف من جانب إسرائيل لا يقوض إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فحسب وإنما يؤدي أيضا بدول عديدة في المنطقة إلى اتخاذ مواقف مماثلة إزاء صكوك دولية أخرى متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والأساس المنطقي لذلك واضح وبسيط: فالأمن لا يمكن تقسيمه فيما بين مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، من ناحية، وبين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، من ناحية أخرى. إن المبادرة التي أطلقها الرئيس حسني مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي أدمجت في وقت لاحق في مبادرته الأوسع في حزيران/يونيه ١٩٩٨ لعقد مؤتمر دولي بغية إنشاء عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، تكتسي أهمية كبيرة في هذا الصدد.

إن مصر تدعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه آلية لبناء الثقة، وليس بوصفه آلية للحد من التسلح. إلا أننا قد شعرنا بخيبة الأمل إزاء نتيجة الاجتماعات الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين، ليس فقط لأنها فشلت في توسيع نطاق السجل ليشمل الحيازات والمشتريات العسكرية عن طريق الإنتاج الوطني، بل أيضا لأن هذه الاجتماعات فشلت في إدراج فئات إضافية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي رأينا، إن الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل هي بمثل أهمية الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، إن لم تكن أهم منها. كذلك فإن الأمن غير قابل للتجزئة. ومن الواضح أن من يعارضون معاملة أسلحة الدمار الشامل بالطريقة نفسها هم نفس الذين يسعون بشدة لتعزيز الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية مهما كلف الأمر. ومن الواضح أيضا أنهم مدفوعون بمظلات الترتيبات الأمنية التي تحميهم. إن فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٠ ينبغي ألا يقيد، بأي حال من الأحوال بمهمة جديدة غير واضحة المعالم. وعلى العكس من ذلك، ينبغي إعطاء أعضاء الفريق ولاية ملموسة تمكنهم من

التغلب على نواحي القصور الصارخة التي تشل الأداء الطبيعي لسجل الأمم المتحدة في شكله الحالي.

وأنتقل الآن إلى مسألة الألغام الأرضية، وموقفنا بشأنها معروف تماما. إن مصر من بين أكثر البلدان في العالم زراعة بالألغام، حيث بها أكثر من ٢٢,٧ مليون لغم زرعها في أرضها المتحاربون من الإقليم ومن خارجه خلال مختلف النزاعات الدولية والإقليمية. وفي ضوء ذلك، أود أن أجدد الإعراب عن آراء مصر بشأن كيفية تناول مشكلة الألغام الأرضية على نحو شامل. وللأسف، تتسم اتفاقية أوتاوا بقصور في هذا الصدد، نظرا لما بها من نواقص شديدة ومواضع غموض خطيرة. ونرى أن التدابير الهادفة إلى الحد من الألغام ينبغي أن تقترن بخطوات جادة وملموسة موجهة نحو إزالة الألغام في البلدان المتضررة التي لا يمكنها أن تبلغ هذا الهدف وحدها. إن توفير الدعم التقني والمالي ونقل التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتمكين هذه الدول من التغلب على هذا الإرث المأساوي هو أمر عظيم الأهمية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية استمرار جهود منظومة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ويجب أن يسعى هذا الجهد الجماعي صوب إيجاد التنسيق الأمثل بين عمل اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة، دون الإخلال بالولايات الموكلة إلى كل منها وبنظمها الداخلية وأساليب عملها، بغية تركيز الجهود الدولية على السعي نحو نزع السلاح العام الكامل.

السيد لي تشانغي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة. وأنا واثق أنه بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية المتميزة، من أنكم ستقودون اللجنة إلى النجاح. وسيتعاون الوفد الصيني تماما معكم وسنتقدم بمساهماتنا من أجل الاختتام الناجح لأعمال اللجنة. كذلك أود أن أعرب عن امتناني للسيد انكغوي لعمله الممتاز بوصفه رئيسا للجنة الأولى في الدورة الماضية.

مع نهاية الحرب الباردة، أخذ الاتجاه نحو تعدد الأقطاب يكتسب زخما، والحالة الدولية ككل تتحرك نحو تخفيف حدة التوتر. والسلام والتنمية يمثلان الموضوعين الرئيسيين لهذا العصر. وإزاء هذه الخلفية، تحقق بعض التقدم الإضافي خلال السنة الماضية في الحد من التسلح ونزع السلاح على الصعيد الدولي. إلا أن عام ١٩٩٨ لم يكن هادئا على الإطلاق. وقام بلد معين، متجاهلا معارضة المجتمع الدولي الشديدة، بإجراء تجارب نووية في محاولة لاكتساب السيطرة الإقليمية وما يسمى بمركز دولة كبرى. وقد شكلت هذه الأعمال تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع وسببت انتكاسة رئيسية للجهود الدولية في مجالي الحد من التسلح ونزع السلاح.

إن التجارب النووية التي أجرتها الهند لم تكن إلا احتقارا صارخا وضربة قوية لنظام عدم الانتشار النووي الدولي المدعوم على نطاق واسع. وعقب ذلك، اضطرت باكستان إلى الرد بإجراء تجاربها النووية الخاصة بها. وقد جاء رد فعل المجتمع الدولي سريعا وقويا. فاتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرار ١١٧٢ (١٩٩٨)، الذي رفض إضفاء مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية على أي من الهند أو باكستان وحثهما على وقف برامج تطوير أسلحتهما النووية وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويظهر القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) الاتجاه السائد في المجتمع الدولي وإرادته المشتركة وينبغي تنفيذه بالكامل. وقد أرسل القرار إشارة واضحة إلى العالم بأسره بأن المجتمع الدولي يعارض التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان وأن محاولة الحصول على ما يسمى بمركز الدولة الكبرى عن طريق هذه التجارب لن تؤدي إلى أية نتيجة. ونحن نهيب بالهند وباكستان، وخاصة إلى البادئ بإجراء هذه التجارب النووية، اتخاذ تدابير في أقرب وقت ممكن للوفاء بالمتطلبات المختلفة الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨).

إن تسوية مسألة كشمير تمثل أحد العناصر الرئيسية التي ستساعد على تحقيق السلم والأمن في جنوب آسيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي وعادل ولتيسير ذلك الحل.

لقد أظهر لنا أكثر من قرن من التاريخ أن الأمن شأن مشترك فلا يمكن أن ينعم بلد بأمن حقيقي ما لم يكن أمنه قائما على أساس الأمن المشترك لجميع البلدان. وينبغي تدعيم الأمن بالثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة فيما بين الدول. وبعد حربين عالميتين وعقود من الحرب الباردة كان ينبغي للترابط بين الدول أن يصبح تفاهما بديهيا يتشاطره المجتمع الدولي بأسره. لكن، من دواعي الأسف أنه رغم انتهاء الحرب الباردة، لا تزال ذهنية هذه الحرب حية. والتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا دليل

على ذلك. وما يقلق الناس أيضا هو أن بعض الكتل والتحالفات العسكرية التي أنشئت في حقبة الحرب الباردة يتسع حجمها ويزداد قوة، عوض أن ينحل بانتهائها. وتعكف قلة من البلدان، مدعومة بتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي، على تكثيف جهودها من أجل استحداث أسلحة متطورة تقوض التوازن الاستراتيجي والاستقرار على الصعيد العالمي. وغالبا ما تلجأ أيضا إلى استعمال القوة أو إلى التهديد باستعمالها في الشؤون الدولية. ومن شأن هذه الممارسة في السعي إلى توفير أمن البعض على حساب أمن البعض الآخر أن تلحق الضرر في زيادة التخفيف من حدة التوترات الدولية، كما تترتب عليها تبعات سلبية في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفيما نستخلص خبرة ودروس الماضي، نعد أنفسنا لما يخبئه لنا المستقبل من فرص وتحديات، لا بد لنا من أن نزرع مفهوما جديدا للأمن، وأن نلتمس طرقا جديدة لصون السلام. ويعتقد الوفد الصيني أن العلاقات بين الدول ينبغي أن تستند إلى خمسة مبادئ هي الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. هذا هو الأساس السياسي والمتطلب الأساسي لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي. والطريقة العملية للمحافظة على السلام والأمن هي تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين فيما بين البلدان عن طريق الحوار والتعاون، والتعهد بحل الخلافات والنزاعات فيما بينها بالوسائل السلمية. وتمثل التنمية الاقتصادية والازدهار المشترك الأساسيين الماديين للأمن الإقليمي والدولي. أما وقد خفت حدة التوترات الدولية الآن، فينبغي لكل بلد من البلدان أن يسخر موارده المحدودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يعود ذلك بالمنفعة على شعبه ويوفر في الوقت نفسه ضمانات من أجل تحقيق الأمن القومي وأمن المنطقة عموما.

إن الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الشامل هما المطمح المشترك للبشرية. ونحن نتفهم تفهما كاملا رغبة عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، وقلقها إزاء الوتيرة البطيئة التي تسير بها هذه العملية. والتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعني ضمنا أنه بات في إمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتلك أسلحة نووية إلى الأبد. إذ ينبغي أن تكثف الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونحن نطلب إلى البلدين اللذين يمتلكان أضخم ترسانتين نوويتين أن ينفذا اتفاقاتهما الثنائية المبرمة بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن، وكذلك أن يقلصا حجم ترسانتيهما النوويتين بشكل جذري. ولن يكون لهذا الأمر وقع إيجابي على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أنه سوف يهيئ أيضا الظروف المؤاتية للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية كي تشارك في عملية نزع السلاح النووي في وقت مبكر. وأود أن أشير هنا إلى أنه لا ينبغي لأي بلد أن يستغل مسألة نزع السلاح النووية كعذر لإجراء تجارب نووية. فليس من شأن هذا العمل إلا أن يعيق عملية نزع السلاح النووي.

إن الصين بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، لا تشارك أبدا في سباق التسلح النووي، كما لم تتهرب البتة من مسؤوليتها عن تحقيق نزع السلاح النووي. وقد أيدنا دائما الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية، كما تعهدنا من جانب واحد ودون شروط بألا نكون السباقين في استعمال الأسلحة النووية، وبألا نستعمل الأسلحة النووية أو نهدد باستعمالها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن ندعو إلى إبرام مبكر لصكوك قانونية دولية تحقيقا لهذا الغرض. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي قطعت على نفسها تلك التعهدات. وتعهداتنا صادقة. وقد أظهرت الصين، بما لديها من قوة نووية محدودة وما يتصل بها من سياسات أن أسلحتها النووية لا تشكل تهديدا لأي بلد آخر. ولهذا الموقف الصيني مغزى كبير في منع اندلاع حرب نووية وقد أدى دورا إيجابيا في تعزيز عملية نزع السلاح النووي وفي خفض خطر انتشار الأسلحة النووية. وهذا إسهام رئيسي قمنا به على طريقتنا الخاصة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية.

ونحن ندعو أيضا إلى إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة النووية في وقت مبكر. ويمكن من خلال خطوات ومراحل مناسبة تحقيق التخفيضات في تلك الأسلحة تدريجيا، بدءا بالترسانات الأضخم وانتهاء بالأصغر، حتى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي، فنحرر بذلك البشرية من خطر اندلاع حرب نووية. إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هدف سام يجب أن تواصل السعي إليه أجيال عدة. ونحن على استعداد لأن

ننضم إلى البلدان الأخرى في السعي من أجل تحقيقه في وقت مبكر.

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح، وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية خلال السنتين الماضيتين، مرحلة جديدة. ففي شهر آب/أغسطس الماضي أنشئت اللجنة المخصصة المعنية بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤيد الصين إتمام التفاوض بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وإبرامها في وقت مبكر. ونحن نعتقد أن هذه الاتفاقية ستكون هامة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز نزع السلاح النووي.

ويمكن إيجاز الموقف الأساسي للحكومة الصينية من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على النحو التالي. أولا، ينبغي التقيد الصارم بنطاق الاتفاقية، على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة، ذو الصلة وبالولاية التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٥ للجنة المخصصة، حسبما ترد في تقرير شانون، وينبغي أن يتمثل في حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ثانيا، ينبغي أن يصاغ نظام التحقق في الاتفاقية وفقا لنطاق الاتفاقية وألا يكون نسخة عن النظام الوارد في معاهدات أخرى. وينبغي بذل الجهود في سبيل كفالة فعالية نظام التحقق، وفي الوقت نفسه خفض تكلفة التحقق قدر الإمكان. ثالثا، ينبغي دخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد أن تصادق عليها جميع البلدان التي تمتلك قدرات نووية. وسيساعد هذا الأمر في تعزيز عالمية الاتفاقية وضمان عدم تهديد أمن أي بلد من البلدان.

إن القرار ٣٧/٥٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويؤكد مجددا أن إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاق دولي أو أكثر لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يظل مهمة ذات أولوية الهدف منها ضمان أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي أو استغلاله للأغراض السلمية وحدها وبما يعود بالمنفعة على البشرية. وهذا يدلل على الأهمية الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي على منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

إن ما يقلق الناس هو أن أنشطة تطوير نظم للأسلحة في الفضاء الخارجي واختبارها قد تضاعفت في السنوات الأخيرة. وتختلف نظم الأسلحة قيد البحث من حيث الشكل. فبعضها ينشر بكامله في الفضاء الخارجي أو يوجه صوب أجسام في الفضاء الخارجي، في حين يكون لبعضها الآخر قواعد في الفضاء الخارجي من أجل توفير معلومات عن الهدف، أو توجيه نظم لأسلحة أرضية. ونتيجة لهذه الأنشطة، سيتحول الفضاء الخارجي إلى قاعدة للأسلحة وإلى ساحة حرب، مما يقوض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والعالمي.

وفي ظل هذه الظروف، فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، ينبغي أن ينشئ من جديد اللجنة المخصصة للتفاوض من أجل وضع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي لتكمل الصكوك القانونية الموجودة. ونحن ندعو البلدان المعنية إلى العمل معا لضمان اضطلاع مؤتمر نظع السلام بدوره المطلوب في هذا الصدد.

لقد أيدت الصين دوما الجهود الدولية المبذولة من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. والصين بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تقيدت بإخلاص بالتزاماتها بموجب المعاهدتين وفرضت قيودا صارمة على تصدير المواد الحساسة وتكنولوجيات وأجهزة إنتاجها. وإبان العامين المنصرمين أصدرت الحكومة الصينية أنظمة ولوائح تتعلق بالإشراف والرقابة على المواد الكيميائية، وأنظمة تتناول الرقابة على الصادرات النووية وأنظمة تتعلق بتصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا ذات الصلة. وقد زادت هذه الأنظمة في تحسين نظام الرقابة الصيني على الصادرات ووضعته تحت إشراف قانوني. وعلاوة على ذلك، تطبق الصين أيضا قيودا صارمة على نقل المعدات العسكرية التقليدية والتكنولوجيات ذات الصلة، وأصدرت أنظمة بشأن الرقابة على تصدير المنتجات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التعاون الدولي في الأوجه السلمية لاستخدام العلم والتكنولوجيا هما وجهان لعملة واحدة. وينبغي لكل منهما أن يكمل، لا أن يستبعد الآخر. وترى الحكومة الصينية أن الجهود الدولية

لمنع الانتشار ينبغي أن تكون منصفة ورشيدة وأنه ينبغي عدم تطبيق أيى معايير مزدوجة يستخدم بموجبها عدم الانتشار كذريعة لانتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأخرى. وبهذه الطريقة فقط، يمكن للجهود الدولية لمنع الانتشار، عندما يرافقها تعزيز التعاون والتبادل الدولي الاقتصادي والعلمي، أن تكون أكثر فعالية.

أما المفاوضات المتعلقة ببروتوكول الأسلحة البيولوجية فما فتئت تجري بطريقة مكثفة ولكنها منتظمة منذ ١٩٩٥. ومنذ وقت غير بعيد، عقد بعض وزراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية اجتماعا في نيويورك وأصدروا بيانا مشتركا يدعو إلى الانتهاء المبكر من المفاوضات بشأن البروتوكول. ونعتبر هذا زخما سياسيا قويا تمد به هذه المفاوضات الهامة.

لقد أيدت الصين دوما إنشاء آليات تحقيق عملية ومجدية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وما فتئت تعزز بنشاط التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا الإحيائية. والواقع أن الصين أوضحت في البيان الذي أصدرته عند انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ١٩٨٤ أن الافتقار إلى تدابير فعالة للتحقق يمثل أحد أوجه الضعف في الاتفاقية وينبغي تصحيحه في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالتحقق الوارد في الاتفاقية، ترى الصين أن من المهم، في حين يجري ضمان فعالية تدابير التحقق، منع إساءة استخدام التحقق لتفادي التدخل الذي لا لزوم له في الإنتاج العادي، والبحوث العلمية والتبادل التجاري بين الدول الأطراف ولحماية سريتها التجارية والأمنية المشروعة. وتؤيد الصين الجهود المبذولة لدفع عجلة المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول بغية إنهائها في وقت مبكر. ومع ذلك فإن التمنيات الطيبة ينبغي أن تستهدف تحقيق نتائج رائعة. وقد علمتنا حقيقة أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تزال تواجه أكثر من مائة مشكلة لم تحسم منذ دخولها حيز النفاذ قبل أكثر من سنة، أنه ليس من الحكمة أن نسعى إلى مفاوضات سريعة ونهمل نوعية النتائج التي تحققها. فالمفتاح الأساسي هو التفاوض على بروتوكول جيد. والصين على استعداد لأن تبذل جهودا متضافرة مع البلدان الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨ صادقت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني في الصين على البروتوكول المعدل للألغام الأرضية والبروتوكول الخاص بأسلحة الليزر المسببة للعمى الذي أرفق مؤخرا بالاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية، وستقوم الصين رسميا بإيداع صكوك تصديقها على هذين البروتوكولين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وتؤيد الصين فرض رقابة مناسبة ومعقولة على الألغام الأرضية وذلك لحماية المدنيين الأبرياء من الإصابات التي تسببها هذه الأسلحة. وتعتقد الصين أنه في الوقت الذي نعمل فيه على تحسين القوانين الدولية ذات الصلة لفرض رقابة دقيقة على استعمال ونقل الألغام الأرضية فإن المسألة الأكثر إلحاحا في الوقت الحاضر تتمثل في مساعدة البلدان المتضررة بالألغام على إزالة الألغام المتبقية التي لا تزال تهدد حياة المدنيين. وقد لاحظنا مع الارتياح أن العديد من البلدان كانت سخية في السنوات الأخيرة في هذا الصدد وأنها تعد وتنفذ سلسلة من خطط المساعدة. وأثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين إلى كندا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أعلن أن الصين ستشارك بنشاط في الجهود الدولية لإزالة الألغام. وهذا العام اجتاحت العديد من الأماكن في الصين أسوأ الفيضانات التي شهدها هذا القرن وعانت من خسائر اقتصادية هائلة. وانفقت الحكومة الصينية مبلغا ضخما من المال لمواجهة الفيضانات والاضطلاع بأعمال الأغاثة في حالات الكوارث. وبالرغم من ذلك، لا تزال الحكومة الصينية مصممة على الإسهام بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار هذا العام لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام، والذي سيخصص لأنشطة نزع الألغام في البوسنة والهرسك. وستقوم الصين بالتعاون مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة باستضافة دورتين تدريبيتين في إزالة الألغام في السنتين المقبلتين. وسيوفر خبراء الألغام من الجيش الصيني التدريب التقني للطلبة من البلدان المتضررة بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الصين إلى تلك البلدان أجهزة للكشف عن الألغام وإزالتها.

وفي السنوات الأخيرة حظيت مسألة الأسلحة الصغيرة باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي. وبسبب ما تسببه هذه الأسلحة من شواغل مختلفة، يعمل العديد من البلدان والمنظمات الدولية على استكشاف الوسائل الفعالة لمعالجة هذه القضية. وتوصلت بعض البلدان إلى وضع ترتيبات أمنية أو صاغت سياسات موحدة من أجل هذا الغرض. ويجدر بالملاحظة أن الأسلحة الصغيرة ليست السبب الأساسي للاضطرابات والنزاعات الإقليمية. وجميع الحكومات ملزمة بمنع القتل العشوائي وإلحاق الأذى بالمدنيين بواسطة الأسلحة الصغيرة، إلا أن لها الحق أيضا في امتلاك أسلحة صغيرة لأغراض الدفاع الوطني. ونظرا لتعقد المسألة، فإن من المستحيل توقع

التوصل إلى حل بسيط. ومن الضروري بغية معالجة جذور المشكلة وأعراضها معا، البحث عن حلول تتناسب والخصائص المختلفة لكل منطقة والطابع المتنوع للمشكلات.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بقدر كبير من العمل في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة. وتؤيد الصين اضطلاع الأمم المتحدة بدور نشط في هذا الصدد، وأوفدت خبراء حكوميين للمشاركة في أعمال فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وخطة العمل المنسق بشأن الأسلحة الصغيرة التي أصدرتها إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة تتضمن العديد من الأفكار والأهداف الجديرة بالدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحتها أسهمت أيضا في تعزيز الرقابة على الأسلحة الصغيرة من منظور منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويرى الوفد الصيني أن من الضروري أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لتعبئة الإرادة السياسية لدى المنظمات الدولية ومن الضروري أن تستجمع البلدان القدرات المتوفرة لدى خبرائها وذلك لكي تسير الجهود الدولية لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة بطريقة عملية ومنسقة وفعالة.

وعدا صياغة المعاهدات، يشمل العمل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي أيضا تنفيذ المعاهدات. والتنفيذ وليس جزءا لا يتجزأ من ذلك العمل فحسب، ولكنه يمثل أيضا هدفه النهائي. وقد لاحظنا مع الأسف أن بعض المعاهدات لا تزال بعيدة عن تحقيق الشمول العالمي، وأن بعض الدول الكبرى على الرغم من انضمامها إلى المعاهدات، تتذرع بمختلف الأعذار للتهرب من التزاماتها التعاهدية. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة لمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولية القائمة، وأن يعمل جاهدا على تيسير تنفيذها، حتى يتسنى أن تؤدي دورها على النحو الواجب في تعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

إننا على أبواب قرن جديد وألفية جديدة. فأي نوع من العالم سندخل به إلى القرن والألفية المقبلين؟ هذا سؤال ينبغي لجميع المهتمين بمستقبل البشرية أن يفكروا فيه بجدية. أن وجود عالم ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء هو في مصلحة جميع البلدان؛ وفي الوقت ذاته، فهو هدف يقتضي بذل جهود مشتركة من جميع البلدان. والحكومة والشعب الصينيان مستعدان لبذل الجهود المتواصلة، بالتضافر مع المجتمع الدولي، لتهيئة مستقبل أفضل للجنس البشري.

السيد باوار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم الوفد الهندي إليكم، سيدي، بتهانيه المخلصة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أنكم بمهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة ستتمكنون من تسيير عمل اللجنة إلى نتيجة مثمرة، وفي سبيل ذلك يتعهد وفدي بالتعاون الكامل معكم.

ورغم أنني سأدلي ببعض العناصر الرئيسية في بياني، أود أن أطلب أن يدرج نصه الكامل، الذي يعمم على الوفود الآن، في محضر اللجنة بصورة كاملة.

إن جدول أعمال الأمن الدولي ونزع السلاح لا يزال مثقلا بعبء النموذج الأمني المعيب الذي أقيم خلال سني الحرب الباردة. ومن الواضح أن هذا النموذج الأمني في حاجة إلى أن يستبدل بنموذج يكفل تحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين مع الأمن المتساوي والمشروع للجميع من خلال نزع السلاح العالمي.

ويعود فشل المجتمع الدولي في التصدي للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية إلى عوائق في الصك القانوني الرئيسي الذي صمم للتعامل مع الأسلحة النووية، وأعني بذلك، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الهند لا تزال ملتزمة بأهداف نظام عدم الانتشار العالمي، فإن الأحداث عملت على تأكيد جوانب القصور في معاهدة عدم الانتشار.

وقد قامت الاتفاقيتان الدوليتان غير التمييزيتين اللتان تحظران الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، على تناقص الفائدة العسكرية لاستعمال هذه الأسلحة والاعتقاد بأن ما يخدم مصالح الأمن الدولي على أفضل وجه، هو حظرها التام والتخلص منها بصورة كاملة، بدلا من تحديد تلك الأسلحة على نحو جزئي وتمييزي. وكان نزع السلاح هو السبيل المختار، وعوائده هناك ليراها الجميع.

ويبدو أن عملية محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في حالة توقف تام. ويبدو كذلك أن الوعد الأولي الذي حمله المناخ الإيجابي فيما بعد الحرب الباردة بحدوث تخفيضات عميقة ومتواصلة لا رجعة عنها في القوات النووية الاستراتيجية، أخذ يتلاشى.

إن المبادئ القائمة على البدء باستخدام الأسلحة النووية، ووجود أعداد كبيرة من هذه الأسلحة في حالة من أتم الاستعداد للإطلاق، تشكل مخاطر غير مقبولة، تشمل إمكانية إطلاق الأسلحة النووية خطأ أو بدون إذن. وتعتزم الهند تقديم مشروع قرار بعنوان "تخفيف الخطر النووي"، ونأمل في أن تحظى هذه المبادرة بتأييد واسع.

ولقد أيد العديد من المؤسسات البارزة، بما فيها منظمات غير حكومية عديدة، ووسائط الإعلام وغيرها من أصوات المجتمع المدني عبر العالم، الدعوة إلى نظام عالمي يقوم على مبادئ الأمن المتساوي والمشروع للجميع، اقتناعا منها بأنه من الضروري ومن الممكن معا تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ووافق اجتماع قمة حركة عدم الإنحياز الذي انعقد في ديربان على اقتراح للهند بعقد مؤتمر دولي، ويفضل أن يكون ذلك في عام ١٩٩٩، بهدف التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذه الألفية بشأن برنامج ذي مراحل للقضاء التام على الأسلحة النووية. ودعا رئيس وزراء الهند، السيد أتال بيهاري فاجبايي، وهو يخاطب الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، جميع أعضاء المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، إلى المشاركة في هذا المجهود. وليس هناك تراخ في التزام الهند بهدف نزع السلاح النووي الشامل. وأود أن أذكر اللجنة بأنه في عام ١٩٨٨، في دورة الجمعية الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، اقترح رئيس الوزراء الهندي آنذاك، السيد راجيف غاندي، خطة عمل لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، تدعو المجتمع الدولي إلى الشروع فورا في إجراء مفاوضات تهدف إلى اعتماد برنامج عمل محدد زمنيا لاستقبال نظام عالمي خال من الأسلحة النووية وراسخ في عدم العنف.

واللجنة على علم بالظروف التي أدت إلى إحجام الهند عن الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وكان ذلك القرار، الذي اتخذ على أساس إجماع وطني، محكوما باعتبارات مختلفة، تم التصدي لبعضها من خلال سلسلة التجارب النووية الجوفية المحدودة الخمس التي أجرتها الهند في ١١ و ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨. وقد أجريت تلك التجارب كاستجابة للبيئة الأمنية المتدهورة، ولم يكن فيها انتهاك لأي التزام قانوني دخلت فيه الهند. وبعد ذلك أعلنت الهند وقفا اختياريا لإجراء المزيد من التفجيرات الجوفية، وبذلك قبلت بالفعل الالتزام الأساسي في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكما أشار مؤتمر نزع السلاح في تقريره السنوي، وقد وافق على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن ندرك أنه عندما يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التفاوض بصورة ناجحة بشأن إبرام هذه المعاهدة، فإنها لن تكون سوى إجراء جزئي ولن تقضي على الترسانات النووية الموجودة. وستكون مشاركة الهند في هذه المفاوضات لضمان أن تكون المعاهدة غير تمييزية ومتسقة مع مصالح الهند الأمنية.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بالمواد الإنشطارية قد تيسر بفضل المرونة التي تحلت بها مجموعة كبيرة من الوفود التي لا تزال أولويتها العليا هي إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. وهذه المرونة يجب ألا يساء فهمها. وكما في السنوات السابقة، ستقدم الهند مع دول أعضاء أخرى مشروع قرار بشأن إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية.

ويمكن أن تشكل اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية تلك أساسا وطيدا لضمانات أمن سلبية شاملة وملزمة قانونيا ولا رجعة فيها. وقد رحبنا بإنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية في مؤتمر نزع السلاح هذه السنة، ونتطلع في السنة المقبلة إلى تعزيز العمل المفيد الذي اضطلعت به هذه اللجنة المخصصة.

وقد دأبنا على التأكيد بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن تلبي الطائفة الواسعة والمتنوعة من الشواغل الناشئة عن الطبيعة العالمية للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإننا نحترم الخيار السيادي الذي تمارسه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول في المناطق المعنية.

ونحن نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في التقرير الذي قدمه بعنوان "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح" (A/53/202). وبغية الاستمرار في النظر في هذا الموضوع، في وقت يتميز

بازدياد شهيات المذاهب العسكرية للدول الكبرى دائما إلى تطبيقات أكثر تقدما للعلم والتكنولوجيا مسخرة للأغراض العسكرية، تقترح الهند، مع البلدان المشاركة التي قدمت دعما لا يقدر بثمن، مشروع قرار (A/C.1/53/L.15) بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح.

ونحن نؤيد الشروع مبكرا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك ملائم من شأنه أن يكفل، كخطوة أولى، عدم تسليح الفضاء بينما يبقي على استخدام الفضاء - وهو تراث مشترك للإنسانية - للطائفة الكاملة من الأنشطة السلمية والإنمائية.

ولا تزال الهند ملتزمة بهدف فرض حظر غير تمييزي وشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق نهج مرحلي يحظى بتوافق آراء دولي وبمعالجة الشواغل الإنسانية للدول ومتطلباتها الدفاعية المشروعة.

لقد أعربنا عن قلقنا فيما يتعلق باستمرار نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة عندما يؤدي الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة إلى تحويلها إلى كيانات ليست دولا، فتذكي نار الصراع والإرهاب. وتستحق التوصيات التي تلقيناها العام الماضي من فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، اهتمامنا المتواصل بغية اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة هذه الآفة.

أما عملية إضفاء المزيد من الشفافية على تجارة الأسلحة العالمية فمن شأنها أن تسهم في زيادة الثقة وتستحق منا التأييد. ونحن نعتقد أن زيادة دعم سجل الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليه ضروريان لتحقيق كامل إمكاناته، وعندها سنكون في وضع أفضل لتقييم المدى الذي يمكن المضي إليه بالعملية والاتجاه الذي تسير فيه.

وفي اجتماع القمة الذي عقدته حركة عدم الانحياز في ديربان، أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الحاجة إلى مواصلة التأكيد على اتخاذ خطوات إضافية تؤدي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة قيام تلك الدورة باستعراض وتقييم تنفيذ ما انتهت إليه أول هذه الدورات. ونحن نعتقد أن مبادرات أخرى، وبخاصة بشأن قضية نزع السلاح النووي ذات الأولوية، من شأنها أن تكمل نجاح الدورة الاستثنائية الرابعة عندما تعقد وتسهم فيه أيضا.

ولاحظنا بارتياح أنه أمكن التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بترشيد عمل اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها، وكذلك تنشيط وترشيد وتبسيط عمل هيئة نزع السلاح.

السيدة اريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بأن أشارك في التهاني التي وجهت إليكم بالفعل بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع المسؤول، منصب رئيس اللجنة الأولى. ونظرا إلى ثراء تجربتكم، نأمل في أن تؤدي عملا مثمرا وناجحا بتوجيهاتكم بحثا عن قرارات مقبولة بشكل متبادل بشأن عدد لا يحصى من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي التي تنظر فيها اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان لسلفكم، نائب الممثل الدائم لبوتسوانا، السيد موثوسي نكغووي، لإسهامه الناجح في عمل اللجنة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

أود أيضا أن أنتهز الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع الزملاء للشرف العظيم الذي أولوه لبلدي ولي شخصيا بانتخابي لمنصب نائب رئيس اللجنة الأولى.

لقد ذكر بيانكم، سيدي الرئيس، وبيان الأمين العام، عند بداية المناقشة العامة في اللجنة الأولى، بعض الإنجازات في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهناك ما يدعو إلى الشعور بالرضا للزيادة في عدد الدول التي انضمت إلى أهم المعاهدات والاتفاقات، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السمية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي الوقت نفسه ، كما لوحظ في ملاحظاتكم الاستهلالية، سيدي الرئيس، وفي بيانات العديد من زملائنا، يجب أن نزيد تكثيف جهودنا لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ولتحقيق تقدم بشأن مسائل نزع السلاح.

إن إحدى الأولويات في ميدان نزع السلاح هي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، الذي يتكون أساسه من

معاهدة عدم الانتشار والمقررات والقرارات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. وكازاخستان تعلق أهمية كبرى على تعزيز نظام عدم الانتشار وضمان الطابع العالمي للمعاهدة. ونحن نعرب عن الأمل في أن يحقق مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ نتائج ناجحة، ونعرب عن استعدادنا للإسهام في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وكازاخستان، باعتبارها دولة تخلت طوعا عن تراثها النووي وكانت الأولى في تاريخ البشرية التي تغلق موقعا كبيرا للتجارب النووية، تؤيد تأييدا قويا هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقع بلدنا المعاهدة خلال الأسبوع الأول الذي فتحت فيه للتوقيع. ونحن نلاحظ بارتياح أن ١٥٠ دولة قد وقعت خلال عامين المعاهدة، وهذا شاهد على التأييد الواسع النطاق لهذا الصك الدولي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإن كازاخستان، باعتبارها مؤيدا قويا لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، تعارض بشدة تقويض نظام عدم الانتشار وتدعو الهند وباكستان إلى الانصياع لرأي الغالبية العظمى من المجتمع الدولي والانضمام دون تأخير إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار. ونحن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى هذين البلدين للامتناع عن نشر أسلحة نووية ولوقف برامجهما لتطوير تلك الأسلحة.

وفور التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أعلنت كازاخستان عن رغبة في العمل على تعزيز نظام رصد التجارب النووية. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام عقد في كورشاتوف بكازاخستان مؤتمر دولي معني بمسائل عدم انتشار الأسلحة النووية، حُدِّد موعده ليتصادف مع الذكرى العاشرة للتجربة المشتركة الأولى في رصد التجارب النووية. وقد حضر المؤتمر أخصائيون بارزون وخبراء من كازاخستان، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ممثلون عن الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمر نزع السلاح. وجرت مناقشة نشطة لدور المعاهدات الدولية في ضمان نظام عدم الانتشار والتدابير العملية لصيانته. وكذلك رصد التجارب النووية. ونوقشت أيضا برامج لإزالة آثار التجارب النووية. وخلال عمل المؤتمر، أجري يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، تفجير معايرة على سبيل العرض، دمر خلاله باستخدام متفجرات كيميائية، آخر مخبأ للقذائف الاستراتيجية.

وتولي حكومة بلدي اهتماما خاصا لمشاكل تحويل منطقة التجارب النووية السابقة (سيميبلاتينسك)، التي تشكل منشآتها البحثية الآن جزءا من المركز النووي الوطني في كازاخستان. ولدى كازاخستان لعدد من الأسباب الموضوعية، فرصة فريدة من نوعها للإسهام بشكل هام في تطوير مختلف سبل رصد التفجيرات النووية. وأربع من محطات رصد الاهتزازات في كازاخستان مضمنة في نظام الرصد الدولي بمقتضى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكازاخستان من بين ١٠ بلدان لديها أكبر عدد من محطات رصد الاهتزازات في ذلك النظام، الذي يمكننا من الإسهام بشكل حقيقي في نظام رصد التجارب.

إن أحد الخطوات الهامة لتنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار ونحن على أعتاب المؤتمر الاستعراضي في سنة ٢٠٠٠، هي أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح قرارا بتوافق الآراء بشأن بدء المفاوضات الخاصة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نرحب بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح لإعداد المعاهدة المناظرة بشأن المواد الانشطارية. وما فتئت كازاخستان تسهم في منع انتشار المواد والتكنولوجيات النووية ونحن مستعدون للانضمام إلى فريق الموردين النوويين. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بتصدير المواد والتكنولوجيات النووية تلتزم كازاخستان منذ عام ١٩٩٧ بالمبادئ التوجيهية لذلك الفريق.

وكازاخستان مهتمة أيضا بالانضمام إلى نظام الرقابة على تكنولوجيات القذائف. ونظرا إلى وجود موقع لإطلاق المركبات الفضائية في أراضينا ونمتلك إمكانية علمية وتقنية في ميدان بناء القذائف لذلك من الممكن أن نقدم إسهاما كبيرا لذلك النظام وأن نتعاون على نحو نشط في ميدان الاستخدام السلمي لتكنولوجيا القذائف.

ولا تزال المناقشات تتركز على أحكام ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الدول محقة تماما في إثارة هذا الموضوع على افتراض أنها إذا نبذت خيار امتلاك الأسلحة النووية وكانت تفي بتعهداتها بموجب المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار فمن حقها أن تحصل على بعض ضمانات الأمن السلبية الملزمة

قانونا. وفي هذا الصدد ترحب كازاخستان بإنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية في مؤتمر نزع السلاح.

وفي سياق تعزيز الأمن الإقليمي ونظام عدم الانتشار ستواصل كازاخستان العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ومنذ اعتماد القرار ٣٨/٥٢ بشأن هذا الموضوع في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، عقد عدد من اجتماعات الخبراء من بلدان وسط آسيا، والدول النووية والأمم المتحدة لتطوير الطرق والوسائل المقبولة لتحقيق هذه المبادرة. وأحرز بعض التقدم في العمل على وضع مشروع صك قانوني بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. ونحن ممتنون للأمين العام لمساعدته في تنفيذ هذه المبادرة. وأود أيضا أن أشكر وفود الدول الأعضاء لدعمها لهذا الموضوع في البيانات التي أدلت بها في المناقشة الراهنة في اللجنة الأولى. إننا ندرك مدى ما ينطوي عليه اتخاذ قرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من تعقد ومسؤولية وما يتطلبه من حاجة إلى إجراء دراسة متأنية لجميع المسائل المتصلة بمشاركة خبراء من جميع البلدان المعنية.

ويواجه المجتمع الدولي مهمة معقدة تتمثل في إيجاد الطرق والوسائل الفعالة لوقف انتشار الأسلحة التقليدية. ونحن ندرك الأهمية القصوى لعملية تخفيض الأسلحة التقليدية وبصفة خاصة الأسلحة المفرطة الضرر والعشوائية الأثر. وعلى الرغم من أن كازاخستان لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد فإننا نؤيد تأييدا كاملا التوجه الإنساني لهذا الصك الذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة التي تودي يوميا بحياة الآلاف من البشر، وتدمير هذه الأسلحة في نهاية المطاف. وكإسهام في الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال اعتمدت كازاخستان في آب/أغسطس ١٩٩٦ وقفا انفراديا لتصدير الألغام المضادة للأفراد بما في ذلك إعادة تصديرها ونقلها. وفي نفس الوقت ونظرا إلى الحالة التي بدأت تظهر في مختلف بلدان العالم، فإن التحرك صوب الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد ينبغي في رأينا أن يكون دائما وأن يمضي على مراحل وأنه لا بد، تحقيقا لهذا الهدف، من أن يدخل البروتوكول المعدل الثاني الخاص بالألغام الأرضية والملحق باتفاقية ١٩٨٠، حيز النفاذ.

إن تعزيز مبدأ الانفتاح والشفافية في الشؤون العسكرية كما يرد في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يحظى بتأييد ٩٠ دولة عضوا بما في ذلك كازاخستان. ونحن نقدم للسجل منذ إنشائه المعلومات الضرورية. وتدعو كازاخستان إلى الحد من التجارة الدولية في الأسلحة، وهي مشكلة أصبحت حادة، ويظهر ذلك واضحا في عدد النزاعات الإقليمية. ونرى أن العمل الرئيسي في هذا الصدد هو إيجاد آلية دولية تمكن من حل هذه المشكلة من خلال الجهود المشتركة.

وكازاخستان مخلصة إخلاصا شديدا لقضية تعزيز الأمن الدولي وتوسيع دور المنظمات الدولية في تسوية المشاكل والنزاعات العالمية والإقليمية. ولما كانت كازاخستان تتبع سياسة تعاون بناء، فقد أنشأت حزاما من الأمن وعلاقات حسن الجوار على امتداد حدودها. وليس لنا أية مواجهات مع أية دولة في العالم.

وتدأب كازاخستان على إنشاء هياكل أمنية في القارة الآسيوية. ونحن نواصل العمل على تنفيذ المبادرة التي قدمها رئيس كازاخستان السيد نور سلطان نزارباييف في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بعقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، وذلك لتعزيز الاستقرار والأمن في آسيا وإنشاء آلية للتعاون الفعال. ونلاحظ بارتياح أن هذه المبادرة بدأت تأخذ شكلا حقيقيا وأنها في سبيلها لتصبح عنصرا ملموسا في الحياة الدولية المعاصرة.

والدليل الإضافي على هذا هو عقد اجتماع في ألماتي في تموز/يوليه هذا العام لقادة الاتحاد الروسي والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لبحث مسائل التعاون وبناء الثقة في الميدان العسكري وفي تخفيض القوات المسلحة في مناطق الحدود. وفي الإعلان المشترك الذي اعتمد في هذا الاجتماع أكد قادة الدول الخمس رغبتهم في تمديد وتوسيع التعاون المتعدد الأطراف في سياق الاتفاقات ذات الصلة الموقعة فيما بينهم في شنغهاي وموسكو في ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

ونعتقد أن الإسهام الهام في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين تحقق بإبرام اتفاق بين كازاخستان والصين بشأن تعيين حدود الدولتين، وباعتماد الإعلان الكازاخستاني الروسي بشأن الصداقة الأبدية والتحالف للقرن الحادي والعشرين وبتوقيع معاهدة للصداقة الأبدية بين أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

إن الموقف الحازم والثابت لدولتنا في ميدان نزع السلاح وتعزيز نظام عدم الانتشار، بالإضافة إلى إسهام كازاخستان الهام في صيانة السلم والأمن الدوليين حظيا بتقدير جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا، في رأينا، هو السبب بالذات الذي يجعل كازاخستان مؤهلة لتوقع عضوية كاملة في مؤتمر نزع السلاح، ذلك المحفل الدولي الفريد الذي أثبت من خلال الممارسة فاعليته في إجراء المفاوضات بشأن معظم المشاكل الملحة لنزع السلاح. وأود أن أعرب عن أملنا في أن نحصل على تأييد وفود الدول الأعضاء في اللجنة الأولى في هذا الصدد، في ضوء قرار الجمعية العامة ٥٢/٤٠ ألف.

ونظرا لأنني شاركت في عمل اللجنة الأولى، كممثلة لكازاخستان طوال ثمانية أعوام، أود أن أشدد على الطابع التقليدي المكثف والبناء للمناقشات التي تدور هنا بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال المعاصر لنزع السلاح. وقد سهل ذلك أيضا إلى حد كبير الجهود المشتركة في استعراض أنشطة عمل اللجنة وترشيدها. ووفد بلدي مستعد، كما كان الحال في الدورات السابقة، للعمل بنشاط مع وفود الدول الأعضاء لتحقيق هدفنا المشترك.

السيد جابر (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، يا سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق من أنكم، نظرا لما تتحلون به من مهارات دبلوماسية وخبرة فذة، سوف تقودون لجنتنا إلى النجاح. وتستطيعون أن تعولوا على تعاوننا ومساندتنا في مهمتكم الهامة. كما نوجه تهانينا إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

مرة أخرى، نجتمع إزاء خلفية من التطورات الإيجابية في حلبة نزع السلاح. لقد شهدنا، في العام الماضي، نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ثم بدأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها. وتنزانيا ملتزمة بالاتفاقية، وبالمنظمة التابعة لها، وقد صدقت فعلا على الاتفاقية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي فُتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر سجلت الاتفاقية التصديق الأربعين عليها، وهو الحد الأدنى من التوقيعات المنصوص عليه لبدء نفاذ الاتفاقية. وستكون هذه الاتفاقية لا معلما تاريخيا فحسب بوصفها معاهدة نزع السلاح الأسرع دخولا في حيز النفاذ؛ بل ولأنها تعكس كذلك الأهمية الكبيرة التي يعلقها العالم على إزالة آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونعتقد اعتقادا راسخا أننا كسبنا المعركة الأولى ضد هذه الأسلحة التي تقتل أو تشوه أناسا أبرياء بلا تمييز، بعد انقضاء زمن طويل على انتهاء الحروب التي استعملت فيها. وينبغي الآن توجيه الجهود نحو قضية إزالة الألغام الأرضية، بإتاحة التكنولوجيا والموارد اللازمة لهذه المهمة الصعبة ولكنها عاجلة. وينبغي أن تسير، جنبا إلى جنب مع إزالة الألغام الأرضية، جهود لمعالجة ضحايا الألغام الأرضية وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتفخر تنزانيا بأنها من الموقعين على هذه الاتفاقية، ورغم أننا ما زلنا بصدد التصديق عليها، فإننا ندعو جميع الدول التي لا تزال تساورها شكوك وتحفظات إلى الانضمام إليها، لجعل تلك الاتفاقية عالمية التطبيق.

ونحن نرحب بما تم التوصل إليه من اتفاق في مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونأمل في أن تبدي جميع الأطراف روحا من التعاون، وأن تتفاوض بنية حسنة، للتوصل إلى نتيجة ناجحة. وعلى المنوال ذاته، نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولذلك فإنه لا بد من أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بدون شروط وبموجب صكوك ملزمة قانوناً، بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها، أو في أية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد ولد انتهاء الحرب الباردة آمالا في قيام جو يؤدي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح، خصوصا نزع السلاح النووي. غير أن هذه الآمال تحطمت بسبب عزوف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التخلص من سلاحها النووي. واليوم، ما زالت الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديدا للحضارة. ويصبح واقع التهديد النووي أكثر جلاء إذا أخذنا في الحسبان عدد الأسلحة النووية المخزونة. ولا يزال الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يمثل أكبر عقبة تعرقل إزالة الأسلحة النووية.

ومرة أخرى، يدعو وفد بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام بإطار زمني للقضاء على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن إيماننا بالمفاوضات المتعددة الأطراف، التي تؤدي إلى سرعة عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

ويعرب وفد بلدي عن عميق أسفه للتطورات الأخيرة في جنوب آسيا، التي زادت من الانتشار الرأسي للأسلحة النووية. والواقع أن عدم الانتشار ونزع السلاح قد مُنيا بنكسة خطيرة. ونحن نعتقد أن الأسلحة النووية لا يمكن أن تحفظ السلام بين الأمم، أو تضمن تحقيقه، بل إنها تولج الشكوك، وتصعد من حدة التوترات، وتسبب عدم الاستقرار. والواقع أن الردع يحول دون تحقيق نزع حقيقي للسلاح النووي. ولذا فإننا نشدد على أهمية مواصلة بذل جهود تتسم بالتصميم، لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لقد اكتسب إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أهمية متزايدة في السياق العام لنزع السلاح الإقليمي. ومعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبيليندابا وبانكوك إنما هي شاهد على عزم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز نظام عدم الانتشار. وتشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ونزع السلاح، يعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا. وقد التزمنا بمعاهدة بيليندابا، وكان رائدنا في ذلك اعتقادنا بأن هذه المبادرات تسهم في الجهود الشاملة نحو تحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح النووي العام والكامل.

وإعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي لا ينطوي على صرف النظر عن أية حاجة عاجلة إلى العمل على تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، يركز وفد بلدي تركيزا خاصا على فرض رقابة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ذلك أن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة واتساع نطاق انتشارها مسألة تثير قلقا بالغا لدى وفد بلدي. كما أنه تم التسليم بأن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا خطيرا للأمن الوطني والدولي.

لقد أصبحت أفريقيا، بشكل متزايد، ضحية لآفة الأسلحة الصغيرة، التي تزيد من حدة الصراعات وتطيل أجلها. وعلى الرغم من أن الأسلحة الصغيرة ليست السبب الجذري للصراعات، إلا أنها تساهم في إحداث إصابات جسيمة، خصوصا في صفوف غير المحاربين، وتزيد من الآلام البشرية. وفي هذا السياق نتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام في تقريره بشأن أسباب النزاع في أفريقيا التي جاء فيها أن:

"البلدان المصدرة للأسلحة مسؤولة عن ممارسة التحفظ، خاصة بالنسبة لتصدير الأسلحة إلى مناطق النزاع أو التوتر في أفريقيا" (A/52/871، الفقرة ٢٨).

ونحن نرحب بكل المبادرات الرامية إلى معالجة المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة وكذلك بما يتخذ من تدابير لمراقبة نقل تلك الأسلحة. وتشمل هذه المبادرات الوقف الطوعي المعلن في مالي؛ والاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة إنتاج الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها، بطريقة غير مشروعة، وهي اتفاقية من اتفاقيات منظمة الدول الأمريكية؛ ومدونة السلوك الأوروبية، ومبادرة أوسلو. ولا شك في أن جميع هذه المبادرات سوف تستوعبها عملية تنسيق الأمم المتحدة المعروفة باسم العمل المنسق المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وإنها ستؤدي إلى خطة عمل ملموس. ونؤيد كذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للأسلحة الصغيرة على نحو ما اقترحه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة.

وأخيرا، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن تأييده لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، ومكرسة لنزع السلاح. ونحن واثقون أن آلية نزع السلاح التي أنشأتها أولى دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، يمكن دفعها قدما بعقد دورة استثنائية أخرى.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا، أن أهنئكم، سيدي، بالنيابة عن الوفد الروسي، على انتخابكم لهذا المنصب الهام، رئاسة اللجنة الأولى. ونعتقد اعتقادا راسخا أن معرفتكم وخبرتكم سوف تسهمان في قيام هذه اللجنة بعمل مثمر، وتساعدان على تهيئة مناخ يشجع التعاون والبحث عن حلول مقبولة لدى الجميع. ولا حاجة بي لأن أقول أنكم تستطيعون أن تعولوا على الوفد الروسي لمساندتكم في تصريف واجباتكم.

إن جدول أعمالنا الواسع الراهن، الذي يغطي قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، يبين بوضوح أن عالم اليوم

آخذ، بمزيد من اليقين، في النأي عن الأنماط الثابتة للمواجهة العالمية. إن منطق السلام والتعاون، بإزالته التهديدات التي تبقت من أيام الحرب الباردة، وبتصديه لتحديات الأمن المشترك عند بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، يوفر فرصا كبيرة للتفاعل، في أكثر المجالات تنوعا.

وعملية خفض الأسلحة النووية الجارية حاليا يمكن أن تكون مثالا حيا على ذلك. وخلال تنفيذ الاتفاقات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، أزالت دولتانا أكثر من ٧٠٠ ١ قاذفة قنابل ثقيلة، ومُطلِقة قذائف، وغواصات تستطيع نقل القذائف النووية، كما أُبطلتا وفككتا أكثر من ١٨٠٠٠ رأسا من الرؤوس الحربية النووية، الاستراتيجية والتكتيكية.

وفي مؤتمر قمة موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أعاد الرئيسان بوريس يلتسين وبيل كلنتون تأكيد تمسكهما بالامتثال الصارم لالتزاماتهما بموجب معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، والقذائف المضادة للقذائف التسيارية. وأعربا عن عزمهما على التعاون بقصد التعجيل ببدء نفاذ معاهدة ستارت الثانية وإجراء مفاوضات لتخفيض المستويات في إطار معاهدة ستارت الثالثة بمجرد تصديق روسيا على معاهدة ستارت الثانية. وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن رئيس الوزراء الروسي، يفجني بريماكوف، أعرب عن تصميمه الأكيد على الضغط من أجل قيام مجلس الدولة (الدوما) في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بالتصديق في المستقبل القريب على معاهدة ستارت الثانية. وإضافة إلى ذلك فإن روسيا مستعدة لإجراء تخفيضات أكبر في إطار الاتفاقات اللاحقة المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية. أما في هذه المرحلة فإننا نرى أن من المهم أن تصدق الولايات المتحدة أيضا على جميع الصكوك المتعلقة بمعاهدة ستارت الثانية.

وتلاحظ روسيا التدابير التي تتخذها من جانب واحد دول أخرى حائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها. ونرى أن هذه الخطوات يمكن أن تدخل بشكل ملائم ضمن الالتزامات الدولية. وعموما فقد حان الوقت لأن تنضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عملية تحديد الأسلحة النووية وتخفيضها.

ونحن نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات لإعداد معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية - التي تسمى معاهدة الوقف - بحيث تنص على التحقق الدولي الفعال. ونرى أن من المهم أن تؤيد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تلك المفاوضات، وتشمل تلك الدول - إسرائيل والهند وباكستان - التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما نرى، فإن عملية نزع السلاح النووي تنمو باطراد وتسير قدما نحو وجهتها النهائية، ألا وهي القضاء على الأسلحة النووية. وروسيا ما زالت على التزامها ببلوغ هذا الهدف. وفي الوقت نفسه ينبغي ألا يتوهم أحد بأن العملية يمكن أن تتم بسهولة في غمضة عين. ذلك أن العالم، وللأسف، لا يزال أبعد عن أن يكون عالما نموذجيا، ولا تزال التهديدات للأمن الدولي قائمة، وكذلك القيود الاقتصادية الطبيعية الناجمة عن الإنفاق الكبير على القضاء على الأسلحة النووية. وفي ضوء هذا فإن محاولات التوصل السريع بلا مبرر، إلى اعتماد برامج للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني ضيق، تبوء بالفشل.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن تفيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تحقيق غرض توفير بيئة تفضي إلى تخفيض القدرات النووية على مراحل. والمسألة، في المقام الأول، هي مسألة وضع تدابير لمنع انتشار الأسلحة النووية. وباعتبار روسيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فهي ترى أن المعاهدة أداة أساسية لكفالة الأمن الدولي، وتطالب بتعزيزها وعالميتها. ونحن نعتبر ذلك الهدف الرئيسي من عملية استعراض المعاهدة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي لدولها الأطراف المقرر عقده في عام ٢٠٠٠.

وقد علمنا بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهو ما نعتبره خطوة سياسية هامة نرحب بها كل ترحيب. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو هذا الحذو الإيجابي إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو من أهم الإنجازات في مجال نزع السلاح. وكانت التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو ١٩٩٨ تحديا خطيرا للمعاهدة وللجهود الدولية

الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية عموما. وروسيا تدين هذه الأعمال، وتحث الهند وباكستان على الدخول في حوار ثنائي نشط لمناقشة جميع القضايا التي لم تسو، بغية تخفيف التوتر في علاقاتهما. وقد أرسل هذان البلدان رسالة إيجابية بإعلانهما عن استعدادهما للامتناع عن إجراء التجارب النووية في المستقبل، والمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة الوقف، تعقد في جنيف. ونحن نحثهما بشدة على الانضمام غير المشروط إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهذا هو النهج الوحيد الواقعي والممكن.

وتدعو روسيا إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم. ويتفق مفهوم خلو الفضاء من الأسلحة النووية مع مبادرة الرئيس الروسي المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة النووية داخل الحدود الوطنية لكل دولة حائزة للأسلحة النووية. كما أننا نرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أفضل السبل لتوفير ضمانات أمن إضافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فهناك قرابة مائة دولة عضو غير حائزة للأسلحة النووية حصلت كل في منطقتها حتى الآن على ضمانات ملزمة قانونا، ضد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ومن المهم بطبيعة الحال أن تمتثل الاتفاقات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية للمعايير الدولية المعترف بها عالميا وأن تضمن تماما الوضع الخالي من الأسلحة النووية للمنطقة التي تشملها. أما القضايا المتعلقة بالتمديد الجغرافي الواضح لتلك المناطق، وبالمسؤولية التي يتعين أن تتحملها الدول الأعضاء، والأحكام والشروط التي تطبق على إنشاء المناطق، بما في ذلك فرض حظر على نقل الأسلحة النووية عبر أراضيها، فهي قضايا يتعين أن تبحث بدقة.

وأود أن ألفت الانتباه إلى قضية نرى أنها تستدعي تمحيصا دقيقا، وهي حرمان الإرهابيين من أي فرصة لامتلاك أسلحة نووية. وقد قدمت روسيا إلى اللجنة السادسة للجمعية العامة مشروع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. ونتوقع من الوفود الأخرى أن تؤيد مبادرتنا حتى يتسنى إقرار الاتفاقية في وقت مبكر لا يتجاوز هذه الدورة.

ونظرا إلى الترابط المتزايد في العالم المعاصر، فإن أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل آخذة في اكتساب طابع عبر وطني وعالمي. وتتبع روسيا نهجا يتسم بالمسؤولية إزاء التزاماتها بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد قدمنا إخطارات في حينها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفق ما تتطلبه اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واكتملت عمليات التفتيش الدولية للمنشآت الروسية المعلنة. ونرى أنه ينبغي، تعزيزا لنظام الاتفاقية المتعدد الأطراف وحفاظا على وضع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التقيد بآلية التحقق الدولية وإيجاد السبل لتخفيض نفقات المنظمة.

وصدر خلال الاجتماع الأخير بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة، بيان مشترك عن البروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرجو أن يعطي البيان زخما جديدا للمفاوضات الرامية إلى صياغة البروتوكول الملحق بالاتفاقية وأن يرسي معايير وتعاريف واضحة وموضوعية للقضاء على أي تفسيرات متحررة لأحكام الاتفاقية، ولمنع أي سوء تفاهم يمكن أن ينشأ.

وروسيا بوصفها رائدة في بناء الصواريخ واستكشاف الفضاء، تؤيد السلوك المسؤول من جانب الدول في هذا المجال. فالفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء وينبغي ألا يستغل كحقل تجارب لأنواع جديدة من الأسلحة. وستفضي محاولات نصب شبكات مضادة للسواتل إلى إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي، وإلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك فإن الشبكات المضادة للسواتل، وهي تماثل التكنولوجيات المضادة للقذائف، يمكن أن تبدو كقنوات حقيقية لتطويق المعاهدات القائمة، ومنها بوجه خاص معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونحن نرى أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يجب أن تقوم بدور هام في معالجة هذه القضية.

كما أننا نتفهم الشواغل التي يثيرها انتشار وإطلاق القذائف التسيارية. وقد اتخذت روسيا، بالتعاون مع الولايات المتحدة، مبادرة لتبادل المعلومات بشأن إطلاق القذائف والإنذار المبكر. ونتوقع أن تتخذ الدول الأخرى التي تطلق قذائف تسيارية تدابير مماثلة، فهذا تحرك يمكن أن يساعد في إزالة أي مخاطر أو شكوك لا مبرر لها.

ومن الأمور المشجعة أن عملية نزع السلاح اتسعت مؤخرا عموديا وأفقيا معا، فأصبحت تشمل قضايا مناطق جديدة وقضايا موضوعية. وروسيا تؤيد المبادرات المعقولة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة. ونؤيد استمرار بحث هذه القضية في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لعلاج هذه المشكلة، يمكنه الاتفاق على تدابير مشتركة لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وروسيا ملتزمة بالصراحة في مجال النقل الدولي للأسلحة التقليدية وتعتزم استمرار مشاركتها في سجل الأمم المتحدة ذي الصلة.

ونحن نعتبر مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد قضية ملحة من قضايا نزع السلاح. وروسيا، بوصفها بلدا لا يزال، بعد أكثر من ٥٠ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، يواجه الخطر الذي تمثله الألغام الأرضية للسكان المدنيين، تعتقد أن التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام يتسم بأهمية حاسمة، وهي على استعداد للعمل بنشاط لخدمة هذه القضية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونفذت روسيا وقفا اختياريا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ووقعت على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها عدة بلدان في سبيل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إلا أننا نعتقد أن هذه المسألة ينبغي تسويتها عن طريق المفاوضات. وندعو إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لحظر عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد.

ونحن مقتنعون بأن الأمن الدولي يرتكز أساسا على الأمن الإقليمي. وترى روسيا أن مما له أهميته أن تعمل الأمم المتحدة على دعم عمليات نزع السلاح الإقليمية.

إن القارة الأوروبية تمر هذه الأيام بمرحلة بالغة الأهمية. فثمة تدابير منقطعة النظير حقا تتخذ هناك بهدف إرساء أساس للأمن في القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أشير هنا إلى تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فنحن نرى أن هذا الصك المجدد الذي يعبر عن الظروف الجديدة سيساعد في تخفيف نتائج توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي - وهو توسيع كان له تأثير سلبي على الأمن الأوروبي، وسيكون بمثابة برهان ملموس على صدق الإعلانات التي تؤكد أن سياسة الحلف الدفاعية ليست موجهة ضد روسيا أو ضد الدول الأوروبية الشرقية الأخرى.

ونأمل في أن تنجح الدول المتفاوضة، في الأشهر القليلة المقبلة، في التوصل إلى حلول مقبولة لدى جميع الأطراف للمسائل الأساسية التي يجري التفاوض بشأنها، وهي ضمان الاستقرار في أوروبا الوسطى وتسوية ما يسمى بقضية الجناح. وكل هذه المسائل تم إبرازها أصلا في القانون المؤسسي للعلاقة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، فإننا نعلق آمالا عريضة على الحوار الجاري بين روسيا والحلف في إطار المجلس المشترك الدائم الآخذ في التحول إلى أداة مفيدة لمناقشة القضايا المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وإن كان، بالطبع، لا يعد بديلا للمفاوضات التي تعقد في فيينا.

وقد طرح الاتحاد الروسي عددا من الأفكار الجديدة بهدف إعطاء دفعة لمفاوضات فيينا. وإذا أردنا النجاح فيها، فسيكون على كل طرف أن يقابل نظراءه في منتصف الطريق، لأن الاعتماد على التنازلات من جانب واحد لن يوصلنا إلى شيء.

إننا نعيش اليوم في عصر المعلومات الذي أصبح انعكاسا أساسيا لكل جانب من جوانب مجتمعاتنا بشكل عام، والذي يفتح آفاقا عريضة للتطور السريع والمتناغم لحضارتنا العالمية. ويمكننا اليوم أن نتكلم عن نشأة قطاع معلوماتي عالمي بحق في أوساط المجتمع الدولي، قطاع أصبحت فيه المعلومات أثمن شيء تقتنيه الأمم والعالم أجمع.

وفي الوقت ذاته، فإن مما له أهمية بالغة أن نفكر في الخطر - الذي قد يكون في الوقت الراهن مجرد احتمال وإن كان احتمالا خطيرا - الكامن في أن تستخدم التطورات التي تستجد في ميدان المعلومات في أغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار والأمن الدوليين، والتقيد بمبادئ عدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

وهناك أيضا تهديد حقيقي آخر آخذ في الظهور، بأن تستغل الموارد المعلوماتية لأغراض إرهابية أو إجرامية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة. وهذا التهديد، في رأينا، يحتم علينا اليوم أن نتخذ تدابير وقائية. فلا يسعنا أن نسمح بظهور مجال جديد تماما للمواجهة الدولية، قد يؤدي إلى تصاعد سباق التسلح على أساس آخر تطورات الثورة العلمية والتكنولوجية، مما سيؤدي بدوره إلى تحويل قدر هائل من الموارد المطلوبة للإبداع السلمي والتنمية.

إن الاتحاد الروسي يعتقد أن مسألة أمن المعلومات الدولية ينبغي أن تبحثها الأمم المتحدة بطريقة محددة وهادفة. وهذا الغرض يحققه مشروع القرار (A/C.1/53/L.17) المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي"، الذي أعده الاتحاد الروسي وتم تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٣ من جدول الأعمال. ونود أن نغتنم الفرصة في هذه المرحلة المبكرة لنشير إلى أن اقتراحنا يتسم بطابع عدم المواجهة، وأنه يسعى إلى إيجاد توافق في الآراء، وأنه يتلمس الطرق لحل المشاكل من خلال الحكمة الجماعية والجهود المشتركة، على أساس المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. ونحن نعتزم تقديم عرض مفصل لمشروع القرار في سياق المناقشة الفنية، وسنناشد الوفود التي قد تبدي اهتماما به أن تنظر في إمكانية اشتراكها في تقديمه.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم بأحر تهانئ وفد بلادي على انتخابكم عن جدارة لمنصب رئيس هذه اللجنة الهامة، وأن أتعهد لكم بتأييد وفد بلدي لكم وتعاونه معكم.

إن موقف منغوليا بشأن العديد من القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي تم التعبير عنه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر في دوربان بجنوب أفريقيا. ومع ذلك، أود أن أبرز النقاط الست التالية:

النقطة الأولى تتعلق كلية بآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على بيانه الهام والذي أتى في حينه بشأن القضايا الملحة الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، الأمر الذي يعتبره وفد بلدي، إلى جانب التحسينات الإضافية في عمل هذه اللجنة وبعض أجهزة نزع السلاح الأخرى، خطوة إيجابية في سبيل تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، ونحن على عتبة الألفية الجديدة. وبالمثل، ترحب منغوليا بإنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنتين المخصصتين لضمانات الأمن السلبية، ولحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، باعتبارهما خطوتين مناسبتين من حيث التوقيت، لإحراز تقدم طال انتظاره في ميدان نزع السلاح النووي.

والنقطة الثانية تتعلق بنزع السلاح النووي. فعلى الرغم من البوادر المشجعة التي أشرت إليها، يعتقد وفد بلدي أنه لم يسجل، في واقع الأمر، تقدم يُذكر في ميدان نزع السلاح النووي. ومازال يتعين أن تشرع الدول النووية في مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح النووي، وفق ما تقتضيه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحسب ما أيدته محكمة العدل الدولية في فتواها. وعلاوة على ذلك، فإن سلسلة التجارب النووية التي أجريت قبل بضعة أشهر في جنوب آسيا قد أثارت شبح انتشار الأسلحة النووية واشتعال سباق تسلح في المنطقة، بما يترتب عليهما من نتائج محتملة بعيدة الأثر تؤدي إلى زعزعة الاستقرار فيما يتجاوز المنطقة.

وقد أعربت منغوليا، مثلها مثل دول أخرى، عن أسفها العميق حيال هذه التجارب، وحثت الهند وباكستان على الامتناع عن إجراء أي تجارب أخرى، وناشدتهما اتخاذ تدابير لكي تصبحا، دون تأخير، طرفين في معاهدة عدم الانتشار. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر التأكيد على تأييد منغوليا للإعلانات المشجعة التي تفيد باعتزام هذين البلدين التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بإعلان جمهورية الصين الشعبية بأنها لن تستأنف تجاربها النووية على الرغم من هذه التجارب الأخيرة.

ويعتقد وفد بلدي أن إعلان الدول الثماني المشترك الصادر في ٩ حزيران/يونيه من هذا العام، أتى في وقته المناسب، وكان الغرض منه، كما أشار ممثل جمهورية جنوب أفريقيا،

"طرح خطة واقعية وقابلة للتنفيذ لبلوغ هدف نزع السلاح النووي،" (A/C.1/53/PV.3)

ونعتقد أن مبادرة الدول الثماني تستحق الاهتمام الجاد والمساندة.

والنقطة الثالثة تتعلق بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ومن بين الجهود الدولية الرامية إلى المساهمة في تعزيز الأمن النووي وزيادة الاستقرار، تولي منغوليا أهمية كبيرة مساهمات الدول غير النووية،

لا سيما من خلال أمور، بينها إنشـــاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم. ونرى أن هذه المناطق تعتبر تدابير هامة في عملية إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرحب وفد بلدي، في هذا السياق بالجهود الإقليمية الأخيرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا ويؤيدها كما أن الاجتماع الاستشاري الأخير المعقود على مستوى الخبراء في بشكاك، قيرغيزستان، وخاصة التبادل الأولي للآراء حول العناصر الأساسية للمعاهدة المقبلة، أمر يدعو إلى التفاؤل. ويحدونا الأمل في أن يتم إنشاء تلك المنطقة في وسط آسيا قبل عام ٢٠٠٠ على النحو المؤكد في قرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وباعتبارنا دولة قريبة من دول وسط آسيا، وليست جارة مباشرة لها، وبوصفنا من الدعاة النشطين لهذا الاقتراح، يسعدنا أن نشاهد اتخاذ إجراء بشأنه. ومنغوليا على استعداد لتقديم تعاونها ودعمها الكاملين في هذا المسعى.

رابعا، أود أن أنتقل إلى وضع منغوليا بوصفها خالية من الأسلحة النووية. فإذا نظرنا إلى خريطة طبيعية للعالم، نرى أن هناك بعض الدول لا يمكن أن تكون جزءا من منطقة جغرافية أو أخرى لأسباب واضحة تتعلق بطبيعة الأرض. وهذه هي الحالة بالنسبة لمنغوليا التي ليست لها حدود طبيعية مع أي دولة في وسط آسيا. غير أن هذا لا يمكن أن يكون سببا مقبولا لاستبعاد دول مثل منغوليا من الجهود المشتركة لنزع السلاح، ومنها جهود توسيع شبكة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والواقع أن المجتمع الدولي سلم منذ وقت طويل، في عام ١٩٧٥، بحق دول منفردة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وانطلاقا من التقدم المحرز في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، واسترشادا بالهدف النبيل المتمثل في تحويل جزء آخر من العالم، يعد أكبر من وسط أوروبا إلى منطقة من هذا النوع، أعلنت منغوليا، في عام ١٩٩٢، أن أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد كان لإعلاننا هذا وقع حسن لدى جارتينا المباشرتين، الصين وروسيا، والدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وحركة بلدان عدم الانحياز بأكملها، التي أعلنت في دوربان، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أن الحركة ترحب بسياسة منغوليا الخاصة بإضفاء الطابع القانوني على مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية مؤلفة من دولة وحيدة وتؤيد هذه السياسة. فاتصالات منغوليا بالدول الحائزة للأسلحة النووية تدعونا إلى الاعتقاد بأنه يمكن إضفاء الطابع القانوني على مركزها بشكل ملائم في المستقبل القريب، مما يعكس دورها وتوازن مصالحها على الصعيد الجغرافي السياسي.

أما النقطة الخامسة، فتتعلق بدور الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، فنزع السلاح وضمان الأمن الدولي ليست حقوقا حكرا على الدول الكبيرة والقوية. ولا ينبغي التقليل من شأن دور الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. ولأنها تشكل الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي، فهي تقوم بدور أنشط في عمليات نزع السلاح وبناء الثقة، سواء بصورة جماعية أو فردية. ويعتبر دور حركة بلدان عدم الانحياز وبعض الآليات الإقليمية دليلا واضحا على ذلك.

وأود في سياق إبراز الدور الذي تقوم به الدول الأصغر في تعزيز الأمن الدولي وتبادل الثقة، أن أورد بإيجاز ما يقوم به بلدي في هذا الصدد. لقد قامت منغوليا، في هذا العام، للمرة الأولى، بنشر ورقة بيضاء خاصة بالدفاع، تستند إلى مفاهيم الأمن الوطني والسياسة الخارجية لمنغوليا، وكذلك إلى المبادئ الأساسية للسياسة العسكرية للبلد. ويرد في الورقة البيضاء للدفاع أن منغوليا تتبع سياسة مفتوحة تتسم بعدم الانحياز وهي لا تنظر إلى أي دولة على أنها عدو لها. وقد امتنعت عن الانضمام إلى أي تحالف عسكري أو تجمعات عسكرية. وامتنعت كذلك عن السماح باستخدام إقليمها أو مجالها الجوي ضد أي بلد آخر، كما امتنعت عن السماح بوضع قوات أو أسلحة أجنبية، بما في ذلك الأسلحة النووية أو أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، على أراضيها. وبدلا من ذلك، أقامت، خلال السنوات القليلة الماضية عددا من محطات الرصد السيزمي أو رفعت مستوى هذه المحطات، بوصفها جزءا مكملا، هاما، من شبكة عالمية من المحطات لرصد امتثال الدول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد كشفت هذه المحطات، بشكل واضح، جميع التجارب النووية في جنوب آسيا، وأرسلت البيانات، على النحو الواجب، إلى الهيئات الدولية المختصة.

وتعطي منغوليا الأولوية لعلاقاتها مع جيرانها المباشرين، لأسباب واضحة، وذلك سعيا إلى تنفيذ سياسة توازن العلاقات. وفي حالتنا، لا يعني الحفاظ على علاقة

متوازنة إبقاء مسافة متساوية آلية، أو اتخاذ مواقف متطابقة بشأن جميع المسائل. بل المقصود من هذه السياسة هو دعم الثقة وتنمية علاقات حسن الجوار مع الجارتين، مع المراعاة الواجبة لسياسات كل منهما إزاء مصالحنا الوطنية الحيوية المحددة بوضوح. ويجري اتباع سياسة عدم تدخل وحياد فيما يتصل بالنزاعات التي يحتمل أن تنشأ بين الجارتين. وسياستنا تلقى حسن تفهم وقبولا من جانب الجارتين وتؤدي بذلك إلى اتساع مجال الثقة وحسن الجوار في المنطقة. وهي متفقة تماما مع البيان الصيني - الروسي المشترك الذي أكد عدم اعتزام البلدين استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بأي شكل من الأشكال فيما بينهما، بما في ذلك باستعمال أراضي بلدان ثالثة أو مجالها الجوي.

وفيما يتصل بالأمم المتحدة، تؤكد الورقة البيضاء للدفاع، على وجه الخصوص، أن منغوليا ستفي بالتزاماتها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بدعم أنشطة المنظمة، عند الاقتضاء، من خلال إيفاد المراقبين وتقديم وساطة المساعي الحميدة وخدمات الترجمة.

وهذا العام، أصبحت منغوليا شريكا كاملا في الحوار الذي يجري في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وهي تعتزم المشاركة بنشاط أكبر في الأنشطة الإقليمية المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. كذلك تنوي منغوليا بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، استضافة مؤتمر دولي، يعقد في أولان باتور، في الصيف القادم، ويركز الاهتمام على القضايا العاجلة المتصلة بنزع السلاح والأمن في المنطقة. ويؤيد بلدي، واضعا في الاعتبار الدور الذي يقوم به المركز في مجال مناقشة ودراسة المشاكل الإقليمية لنزع السلاح، وبالنظر إلى إمكانات هذا المركز، مواصلة تعزيز أنشطة المركز على أساس مالي سليم.

والنقطة السادسة تتعلق بالدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. فقد تم تسجيل بعض التقدم فيما يتصل بمسألة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح خلال الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح. ولكن لم ينشأ توافق آراء حول أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ واو. وهذا أمر مؤسف. لقد مر عقدان منذ عقدت دورة الدورة العادية الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي اتخذت قرارات تاريخية بالفعل، ومر عقد من السنين منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة. إن تنفيذ قرارات الدورات الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح يحتاج إلى استعراض وتقييم بشكل ملائم. كذلك، تتخذ مسألة نزع السلاح النووي أهمية متزايدة في أعقاب التجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تمر التضاريس الجغرافية السياسية للعالم في مطلع الألفية الثالثة بتغيرات وتحولات هائلة تتطلب استجابات وتعديلات جماعية كافية. وتلوح مع تكثيف التقدم العلمي والتكنولوجي أشكال جديدة من الأخطار المحتملة. وقد قرن ممثل الاتحاد الروسي أحد هذه الأخطار المحتملة بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وتستدعي كل هذه التغيرات والتحولات عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت.

ويعتقد وفد بلدي أن تحديد تاريخ معين لعقد هذه الدورة أقل ما ينبغي للجمعية العامة أن تفعله في هذه المرحلة، لتتمكن من الانتقال على الفور إلى الأعمال التحضيرية الملموسة. ولما كانت هناك حاجة إلى إعداد الدورة الإعداد الواجب، ولما كان من المقرر أن يعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، فيبدو من المنطقي أن نركز على عام ٢٠٠١ بوصفه عام عقد الدورة الاستثنائية الرابعة وأن نتخذ قرارا بهذا الشأن أثناء الدورة الحالية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون أعمال اللجنة، وأن يقدم لكم أحر تهانينا. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دعمنا وتعاوننا الكاملين.

لا يزال نزع السلاح والأمن الدولي القضيتين الرئيسيتين في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث أن السلام المستقر والبيئة الدولية الآمنة أساسيان، بل وجوهريان لكفالة عالم أفضل لكل أمة.

وبالنظر إلى ما مضى، نجد بعض التقدم الواضح في هذا المجال. فبالرغم من بعض أوجه الإخفاق، فإن ما أحرزناه في مجال نزع السلاح، مع أنه لا يزال قدرا متواضعا جدا، هام للغاية. وهذه المنجزات تمنحنا الثقة

في أنه يمكننا أن نحقق ما هو أكثر من ذلك إذا عملنا معا وبنشاط أكثر.

لقد تمكنا، منذ العام الماضي، من الوصول إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح حول التفاوض بشأن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية. وبدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحصلت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على العدد اللازم من التصديقات لبدء نفاذها في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. ويجري اتخاذ الخطوات الإيجابية صوب تعزيز معاهدة الأسلحة البيولوجية.

وخطوة فخطوة، أحيانا بتقدم ظاهر وطفرات واضحة في بعض الاتجاهات، وأحيانا أخرى متغلبا بصعوبة على أوجه الجمود المختلفة، يعمل المجتمع الدولي تدريجيا وعلى مراحل على تشكيل هيكل جديد للأمن في القرن الحادي والعشرين. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن العالم في القرن القادم، كما ذكر رئيس أوكرانيا مرة هنا في الأمم المتحدة، ينبغي أن يصبح خاليا من أسلحة الدمار الشامل. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ كل فرصة للاقتراب من تحقيق هذا الهدف.

إلا أن هذه التطلعات تواجه تحديات خطيرة في ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب آسيا. وقد أعربنا بوضوح عن رأينا في هذه القضية. وكان رد فعلنا إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان مدفوعا بموقف أوكرانيا المعروف إزاء نزع السلاح النووي والتزامها بعدم الانتشار النووي بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا، أود أن أعرب مرة أخرى عن مناشدتنا هذين البلدين اللذين تحتفظ أوكرانيا بعلاقات صداقة معهما، أن يمتثلا لنظام عدم الانتشار الدولي وأن يمتنعا عن إجراء تجارب نووية أخرى. وفي هذا السياق، نرحب بالبيانين الصادرين عن رئيسي وزراء الهند وباكستان اللذين أشارا فيهما إلى التقدم المحرز في كل من البلدين فيما يتعلق بانضمامهما إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ووفد بلدي يشاطر الممثلين العديدين في هذه اللجنة الآراء التي أعربوا عنها، وهي أن سريان معاهدة الحظر الشامل من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في التقدم الفعلي لعملية نزع السلاح النووي، بهدف القضاء في نهاية المطاف على كل الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بأوكرانيا، أود أن أشير إلى أن كل الوثائق المتصلة بالاتفاقية معدة للتقديم إلى البرلمان للتصديق عليها.

وأوكرانيا، بوصفها طرفا في معاهدة ستارت الأولى، تعتبر عملية ستارت جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي. ويتزايد النقد الآن في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي. ونحن مقتنعون بأن تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت الثانية دون تأخير سوف يمكن من بدء نفاذها بسرعة ويمهد الطريق للمفاوضات بشأن ستارت الثالثة.

ونؤيد كذلك الإعلان الصادر عن مجموعة بلدان في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد".

وأود أن أؤكد ارتياح وفد بلدي لتوافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر نزع السلاح حول إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في إنتاج الأجهزة المتفجرة النووية. ويضاعف من ارتياحنا أن ممثل أوكرانيا هو الذي كان يرأس مؤتمر نزع السلاح في ذلك الوقت. ونرى أن مجال معاهدة المواد الانشطارية التي ستبرم مستقبلا يجب ألا يقتصر على حظر إنتاج هذه المواد. فيجب كذلك دراسة إمكان تخفيض المخزون. ونعتقد كذلك أن أحكام أي اتفاق يبرم في المستقبل يجب أن تتوخى الإعلان عن المخزون الموجود من البلوتونيوم واليورانيوم العالي درجة الإخصاب.

والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وانتشارها، كل هذا لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والوطني، ويسهم في تفاقم التوترات التي تؤدي إلى الصراعات الداخلية، ويؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية للبلدان المتضررة. وذكر ذلك مرارا وتكرارا العديد من الوفود في الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن البند ١٦٤ من جدول الأعمال، المتعلق بتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يدرس المجتمع الدولي توصيات عملية المنحى، بشأن مكافحة التدفق المزعزع للاستقرار، من الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع فيها، والنظر في اعتمادها كنقطة بداية للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية عالمية. ولا شك في أن

مداولاتنا حول هذه القضية في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تيسر استمرار إجراء المناقشات حول هذه الاتفاقية.

وقد رحبت أوكرانيا بمنجزات عملية أوتاوا، وتتطلع، مثلها مثل غيرها، إلى التغلب على الأزمة الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي الواسع النطاق للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإسهاما من أوكرانيا في جهود المجتمع الدولي، فقد امتثلت بصرامة للوقف الطوعي الوطني لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد منذ عام ١٩٩٥. وهي لا تنتج هذه الأسلحة. وفضلا عن ذلك، اتخذت أوكرانيا تدابير من جانب واحد بشأن تدمير المخزون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ففي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام فقط، دمرنا أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لغم أرضي مضاد للأفراد.

وختاما، يود وفد بلدي أن يشيد بإدارة شؤون نزع السلاح، التي يشرف عليها جايانثا دهانابالا، وكيل الأمين العام. ونعتقد أنه في ظل إدارته القديرة والدينامية ستعيد الإدارة بنجاح تركيز اهتمام الأمم المتحدة على القضايا الحاسمة لنزع السلاح. ونأمل في أن ترشد روح الإصلاح التي تولدت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة الأنشطة الحالية للإدارة.

وهذه بعض من تعليقات وفد بلدي على بعض جوانب القضايا المعروضة علينا. ونحتفظ بالحق في الإدلاء بتعليقات إضافية محددة على بعض القضايا الأخرى أثناء مناقشتنا.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم لهذه اللجنة. وإننا على يقين بأن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية ستساهم في إنجاح مداولات هذه اللجنة.

إننا وإذ نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، تشغلنا مهمة تحديد المعايير الجديدة للعلاقات الدولية متعددة الأطراف، والتي يجب أن تقوم على قاعدة من المساواة والمصالح والأهداف المشتركة للدول والالتزام الكامل بمبادئ الميثاق وسيادة القانون الدولي. إلا أن هذه الطموحات تبدو بعيدة المنال، نظرا لأن سياسات سباق التسلح والردع المتبادل لا تزال تُحدق ببعض المناطق العالمية وخصوصا تلك التي يشوبها تنامي مظاهر الخلافات والنزاعات العرقية والأهلية والإقليمية والاحتلال الأجنبي. وهذه ما كانت جميعها لتوجد لولا السياسات غير المبررة لبعض الدول في إنتاج واقتناء ونقل أنواع الأسلحة المدمرة، والتي تجلت بدورها، في اتجاه خلق مشاكل أمنية واجتماعية واقتصادية مصاحبة، كظواهر التشرد، وانتهاك حقوق الإنسان، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالسلاح، والتدهور البيئي وغيرها، مما حال دون تحقيق الاستقرار البشري واستفادة الشعوب من فرص التنمية المتوفرة على السواء.

إن مجمل هذه الأحداث الدولية وتطوراتها أثبتت أن البيئة العالمية الراهنة مازالت تستمد طبيعتها من عوامل توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى بعض الدول في مجالات إيقاف تسابق التسلح بأنواعه واللجوء الى الطرق والأساليب السلمية التفاوضية، أو الأطر التحكيمية والقضائية الأخرى لحل الخلافات القائمة بينها استنادا الى أحكام القانون الدولي ومبادئ المساواة واحترام السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعليه، فإننا نعتبر استمرار هذه الحالات وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والمناطق المجاورة بمثابة تهديد خطير ومباشر ليس لدول وشعوب هذه المناطق فحسب، وإنما للأمن والسلم الدوليين، تهديد من شأنه أن يترك خللا فادحا وغير مقبول على طبيعة العلاقات الثنائية والدولية.

إن دولة الإمارات التي رحبت بقرار هيئة التحكيم الدولية الأخير بشأن الأحقية في أرخبيل جزر حنيش الذي فصل لصالح اليمن مؤخرا، تعتبر هذا النهج السلمي والقانوني أسلوبا حضاريا ينبغي الاقتداء به في حل النزاعات المماثلة - وخصوصا قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - وفقا لأحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق وبما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة ويعزز من تطلعات شعوبها في النماء الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

وفي السياق نفسه، فإننا ندعم الجهود التي يبذلها الرئيس محمد حسني مبارك وبعض الأطراف الأخرى المعنية من أجل احتواء الخلاف الناشب حاليا بين تركيا وسوريا بالطرق السلمية التفاوضية. وكذلك نعرب عن تأييدنا للجهود التي يقوم بها الأمين العام وممثله السيد الأخضر الإبراهيمي في سبيل التوصل الى حل سلمي وموضوعي للحالة القائمة بين إيران وأفغانستان. وفي

نفس الإطار نأمل أيضا أن تتعزز الاتصالات ما بين الهند وباكستان لحل خلافاتهما بالطرق السلمية بدلا من اللجوء الى التنافس في مجال إجراء التفجيرات النووية والتي برأينا لا يمكن أن تساهم في احتواء الخلافات الإقليمية الناشبة بينهما، وإنما تؤدي الى تعقيد وإطالة أمد هذه الخلافات وجلب الدمار الشامل لشعوبها وللأمن والاستقرار في ربوع تلك المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إيمانا بالتزاماتها الدولية وقناعتها الراسخة بأهمية إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما النووية منها، بادرت بالتوقيع على معاهدات عدم الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية وذلك مشاركة منها في المساعي الدولية الرامية الى تعزيز مبدأ عالمية هذه المعاهدات الثلاث الهامة في ميادين نزع السلاح العالمي.

وقناعة منها بترابط الأمن الإقليمي والدولي، فقد رحبت دولة الإمارات بالمبادرات المعلنة الهادفة الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل من جنوبي شرق آسيا وافريقيا والمحيط الهادئ، وأخيرا في آسيا الوسطى. وتعتبر إقامة مثل هذه التدابير في منطقة الشرق الأوسط مسألة ملحة للغاية؛ بل وجزءا أساسيا من متطلبات تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وعليه، فإننا ندعو مجددا المجتمع الدولي الى بذل المزيد من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية باعتبارها حائزة السلاح النووي لحملها على الانضمام الفوري الى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نؤيد الاقتراح الداعي الى حظر نقل جميع المعدات والمعلومات والموارد المتصلة بالنواحي النووية الى إسرائيل لما يشكله ذلك من مصادر أساسية تساهم في تعزيز فاعليات مرافقها النووية. والتي نعتبر أن بقاءها يمثل تهديدا خطيرا ومباشرا ومستمرا ليس لأمن الدول المجاورة فحسب وإنما للأمن والسلم الدوليين والجهود العالمية الأخرى في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وإننا إذ نعلق أهمية قصوى على الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح العالمي، إلا أننا نرى أن تحقيق القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل والنووي منه بالخصوص، هذه مسؤولية جماعية دولية الأمر الذي يتطلب تعاونا مشتركا بين الدول الحائزة لهذه الأسلحة وخصوصا في مجالات تقديم ضمانات للبلدان غير الحائزة لهذه الأسلحة. كما ونؤيد الاقتراح الداعي الى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي من أجل إعداد برنامج عمل يرمي الى القضاء على الأسلحة النووية العالمية في إطار زمني محدد. وأيضا ندعم الجهود الدولية الرامية الى إبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية بحيث تضمن هذه الاتفاقية استكمال الجهود الهادفة الى إزالة جميع الأسلحة النووية.

إن وفد دولة الإمارات يدعم موقف مجموعة الدول العربية وبلدان حركة عدم الانحياز الداعي إلى تعزيز شفافية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، مع مراعاة احتياجات الدول المشروعة في الدفاع عن النفس والشواغل السياسية والأمنية والعسكرية الأخرى لكل منطقة إقليمية على حدة وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. كما نشترك في القلق الدولي إزاء تواصل عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة لما تشكله من مصدر أساسي ومغذ للإرهاب والعنف وعامل مساعد على زعزعة استقرار الدول.

كذلك نشاطر نتائج اجتماع أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي الذي حقق إبرام اتفاقية عالمية لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع لما يمثله هذا النوع من السلاح الفتاك من خطر على حياة الملايين من المدنيين الأبرياء، ليس في زمن الحرب فحسب وإنما في زمن السلام، عن طريق إعاقة العديد من برامج التنمية في البلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لتوفير المساعدة اللازمة لعمليات إزالة هذه الألغام في الدول النامية وتأهيل الآلاف من ضحاياها في مختلف أنحاء المعمورة.

وختاما، إننا نرحب بالاقتراحات الداعية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، بوصف ذلك مسؤولية جماعية تمثل أعظم استثمار عالمي مشترك في بناء السلم والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أعرب عدد من المتكلمين عن الرغبة في ممارسة حق الرد. وأذكر الممثلين أن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى، وبخمس دقائق للثانية.

السيد شن كاك ـ سو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجلسة الرابعة للجنة الأولى بالأمس، أود أن أدلي ببعض الملاحظات المقتضبة لكي يكون لدى اللجنة فهم واضح وصميم وصحيح للمسائل المطروحة.

أولا، فيما يتعلق بالمسألة النووية المتصلة بكوريا الشمالية، تكلم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكأن كوريا الشمالية ليست ملزمة حاليا بالامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو بالتعاون مع الوكالة في تنفيذ الاتفاق. وهذا غير صحيح. فالتزامها بالامتثال امتثالا تاما لاتفاق ضمانات الوكالة هو التزام قانوني عليها بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا الواجب الملزم قانونا لا يمكن الاستعاضة عنه أو إلغاؤه باتفاق ثنائي، مثل إطار جنيف المتفق عليه، ذلك الإطار المتفق عليه يعمل فقط على تكملة وتعزيز الالتزامات الواقعة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو لا يمكن على الإطلاق أن يعفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الالتزامات القانونية القائمة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعاد المجتمع الدولي تأكيد ذلك في مناسبات متعددة عن طريق قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك آخر قرار اتخذ في الدورة العادية الثانية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ومما له أهمية قصوى لأغراض الامتثال التام لاتفاق الضمانات، أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حفظ كل المعلومات التي تراها الوكالة ضرورية للتحقق من الأنشطة النووية السابقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كذلك من الضروري للغاية أن تظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شفافية كاملة في إطار أنشطة الوكالة لرصد تجميد المرافق النووية التابعة لها، وفق ما ينص عليه الإطار المتفق عليه. ومن ثم، أحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تستجيب على نحو إيجابي.

ثانيا، فيما يتعلق بإعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، يعرب وفد بلدي عن خيبة أمله الشديدة لملاحظته أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضت تقريبا تنفيذ الإعلان المشترك المتعلق بتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة لا نووية، والذي دخلت فيه بحُرية مع جمهورية كوريا. ولا شيء يمكن أن يبرر تحويل هذا الصك القانوني الهام إلى ورقة لا قيمة لها.

إن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة بمنأى عن خطر الانتشار النووي أمر هام للغاية لسلم واستقرار شبه الجزيرة الكورية ولرفاه الشعب الكوري ككل. وعلاوة على ذلك، يكتسي ذلك أهمية أيضا بالنسبة لأمن المنطقة وما يتجاوزها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يجدد مناشدته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبدي استعدادا لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان المشترك في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، لقد تحدث ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن وجود تهديدات سياسية وعسكرية ضد دولته وعن وجود ريب لا مبرر لها تتعلق بنية الآخرين القيام بتوحيد قسري لها. وهذا التصور لا أساس له. وكما ذكرنا مرارا، فإن حكومة بلدي تنتهج بنشاط حاليا سياسة مشاركة إيجابية، تسمى سياسة "الشمس الساطعة"، استنادا إلى المبادئ الثلاثة التالية: عدم التسامح مع أي استفزاز عسكري من جانب كوريا الشمالية؛ عدم القيام بأية محاولة من جانبنا للاستحواذ على كوريا الشمالية بغرض التوحيد؛ التعزيز النشط للمصالحة والتبادل والتعاون بين الكوريتين. وعلاوة على ذلك، تبذل حكومة بلدي أقصى جهودها لتخفيف التوتر ولإرساء نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية عن طريق استئناف الحوار بين الكوريتين وعملية المحادثات الرباعية الأطراف.

وفي هذا الصدد، أشير إلى بيان وزير خارجيتنا في المناقشة العامة في الشهر الماضي خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، الذي قال فيه إن:

> "... الهدف الأساسي لسياسة الارتباط التي يقترحها الرئيس كيم هو إقامة نظام عملي فعال للتعايش السلمي على أساس المصالحة والثقة المتبادلة"

ثم أضاف بعد ذلك بقليل قائلا:

> "هدفنا المباشر هو أولا وقبل كل شيء التعايش السلمي." (A/53/PV.15)

واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أملنا الصادق في أن تفهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نوايانا الصادقة وأن تستجيب بإخلاص وسلامة نية لسياساتنا.

وأخيرا، أتفق تماما مع ممثل الجمهورية الشعبية عندما قال أن الأولوية يجب أن تكون لتفكيك الهيكل القديم المرتبط بالحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية. ولكن تحقيق هذا الهدف بنجاح، يتطلب القيام الآن بأعمال ملموسة من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وخلال الحرب الكورية، عانى الشعب الكوري ثاني أكبر رقم للضحايا في هذا القرن. ونحن نرى أن هذا يكفي. ونظرا للحالة غير المستقرة والمتوترة في شبه الجزيرة الكورية، من الضروري أن تزال عن شبه الجزيرة، أولا وقبل كل شيء، أسلحة الدمار الشامل الرهيبة.

إن جمهورية كوريا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي ثلاثة صكوك قانونية تسهم بقدر كبير في السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. كذلك وقعنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد شرعنا الآن في إجراءات داخلية من أجل المصادقة عليها في العام المقبل. ولا يوجد لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نظرا لما كرسته بالفعل أسلحة رهيبة، سبب يمنعها من اتخاذ خطوات مماثلة، وينبغي لها أن تتخلى، نهائيا وإلى الأبد، عن أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أؤكد مجددا مناشدتنا الصادقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تنضم إلينا بوصفها شريكا يعول عليه في مساعينا النبيلة الى تحقيق السلام والازدهار الحقيقيين في شبه الجزيرة الكورية والعالم.

السيد البورزي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا اليوم، ثمة إشارة الى قدرات إيران في تكنولوجيا القذائف. وبما أن هذه المسألة أثيرت في سياق أسلحة الدمار الشامل، أود أن أذكر بأن جمهورية إيران الإسلامية طرف في جميع الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل دون استثناء، وتعتبر تكنولوجيا القذائف التي لديها وسائل دفاعية مشروعة وتقليدية. ولا تعمل تكنولوجيا القذائف الرادعة التي تمتلكها إيران سوى للدفاع عن النفس، وهي مثلما أشير إليه بوضوح في بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية، لا تشكل تهديدا لأي بلد ولن نكون البادئين في استعمالها.

ومع ذلك، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي إيلاء اهتمام لما تملكه إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل ومن قدرات في مجال القذائف، وهي البلد الوحيد الذي هو غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة

الشرق الأوسط. ومن المفارقات أن التجارب التي أجرتها إيران على قذائفها لم تثر قلق أي بلد في المنطقة. في غضون ذلك، فإن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، فضلا عن البرنامجين السريين اللذين تنفذهما إسرائيل، وهما برنامج نووي وبرنامج يتعلق بالقذائف، لا تزال تشكل تهديدات رئيسية للأمن الإقليمي. وهذه حقيقة راسخة تحظى بتوافق إقليمي قوي في الآراء، وكان الأجدر بالمتكلم أن يشير الى هذه الحقيقة والى الخطر الحقيقي الذي يتهدد الشرق الأوسط.

وقد أشار أيضا ممثل الإمارات العربية المتحدة الى بعض الادعاءات غير المقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلادي، وهي ادعاءات أرى أنها ليست ذات صلة بولاية اللجنة الأولى. وبما أننا سجلنا بوضوح ومرارا موقفنا من هذه المسألة، فلست في حاجة الى الغوص في التفاصيل. ورأي إيران الثابت أن هذه المسألة ينبغي معالجتها في مفاوضات ثنائية وبحسن نية بغية إيجاد حل لها. ونحن ملتزمون التزاما تاما بواجباتنا الدولية، بما في ذلك التعهدات الناجمة عن اتفاق عام ١٩٧١. إننا نتمتع بعلاقات ودية مع جيراننا في الخليج الفارسي؛ بمن فيهم الإمارات العربية المتحدة، ونقف على أتم الاستعداد، كما كنا في الماضي، للدخول في مفاوضات، بحسن نية وعلى أساس الحقائق التاريخية والقانون الدولي، ودون شروط مسبقة، بغية إزالة أي وكل سوء تفاهم.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): أعتذر لتناول الكلمة مرة أخرى. يؤسفني جدا أن يرد زميلي مندوب إيران على بياني أمام هذه اللجنة الموقرة، وهو يدرك جيدا أن جمهورية إيران الإسلامية احتلت جزر دولة الإمارات منذ عام ١٩٧١. وأن ما قدمته في بياني ينطلق أساسا من مبادئ الميثاق والقانون الدولي. ونأمل مجددا في أن تتجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية الثنائية أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية من أجل التوصل الى حل نهائي لقضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث، وذلك من أجل تعزيز التعاون المشترك بين دولة الإمارات وإيران من ناحية، وبين دول المنطقة وإيران من ناحية ثانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.